بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد الطبيقى- عام

بعنوان :

دور التخطيط الاقتصادى فى تنشيط الصادرات السودانية

(2002م ـ 2014م)

Role of Economic Planning in Activation Sudanese Exports

(2002م ـــ 2014م)

اعداد الطالبة /

امانى بابكر ادم حسن نصر

اشراف الدكتور /

بابكر الفكي المنصور

2015م

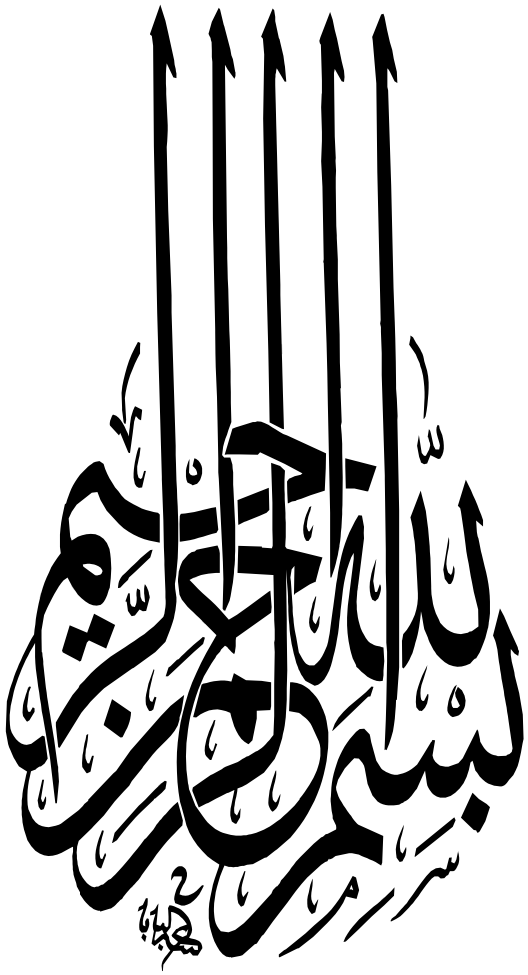
بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــة

قال تعالى :

{وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }

صدق الله العظيم

سورة التوبة ــ الآية (105)

الإهـــــــداء

اُهدى حصيلة سنوات دراستى هذه الى الوالدة الكريمة والى كل افراد العائلة و الى كل فرد لم يبخل على بعلم أو برأى أو نصيحة .

شكـــر وعـــرفـــــان

إن الشكر و الحمد لله وحده ، الذى تفضل علي بإتمام هذا البحث، فله الحمد كما ينبغى لجلال وجهه و عظيم سلطانه .

والشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ممثلة فى كليتى الدراسات العليا والدراسات التجارية لإتاحتهم المجال للإنضمام لهذا الصرح العلمى والإستسقاء من بحور علمِهم الواسعة .

كما اخص بالشكر كل من بنك السودان المركزى و وزارة التجارة لاتاحتهم لى الفرصة للاستفادة من مكتباتهم العامرة ، كذلك الشكر لمكتبتى جامعة النيلين و السودان ، كما اتقدم بعميق شكرى و فائق احترامى للدكتور المشرف د/ بابكر الفكى المنصور على دعمه لى بتوجيهاته .

والشكر موجه الى كل من ساهم فى هذا البحث بإبداء رأي أو إضافة معلومة .

المستخلـص

تناول البحث دور استخدام آلية التخطيط الاقتصادى لتنشيط الصادرات السودانية . تم استخدام المنهج الوصفى ، وهدف البحث الى التعرف على الوضع الراهن للصادر السودانى والتحديات الواجب علاجها بجانب التعرف على اهم سلع الصادر والاسواق الرئيسية لها ، افترض البحث ان صياغة برامج تخطيط الصادر دون المستوى المطلوب اضافة الى ضعف مستويات التنفيذ وعدم الالتزام بالبرامج الموجه لتنشيط الصادر ، من اهم نتائج البحث إن التسويق و التكنلوجيا والتنافس هى من تحديات الصادر السودانى وان الإضطرابات فى الأوضاع الداخلية والخارجية اثرت على اداء الصادر خلال فترة البحث . أوصى البحث بضرورة وجود خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لقطاع الصادر ، أهمية القيام بتكثيف الدراسات والبحوث لتنويع الصادرات ، و زيادة الترويج للصادرات السودانيه من خلال المعارض والمهرجانات التسويقية داخل القطر وخارجه .

Abstract

This research examined the role of the economic planning as a tool to activate the Sudanese exports . the research was aimed at identifying the role of exports at the present situation and the problems that need to be addressed as well as identifying the most important export commodities and the main markets .

The descriptive method was used and the hypotheses indicated that export planning programs were weak and the implementation performance was also weak and no commitment to activate the exports .

The most important findings show that the Sudanese exports are confronted by marketing ,technology and competition . The internal and external political instability affected the exports activity during the research time .

The research recommends that it is necessary to set out short , medium and long term plans for the export sector . it is also important to carry out intensive studies and researches on diversification of exports . The promotion of Sudanese exports can be increased by organizing internal and external exhibitions and marketing festival .

قائمـــة الموضـــوعـات

العنـــــــوان	رقم الصفحة
الاية	أ
الاهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ع
قائمة الاشكال	ق
الفصل الاول **الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة**	
المبحث الاول : الإطار المنهجى للبحث	2
مقدمة	2
مشكلة البحث	3
أهداف البحث	3
أهمية البحث	4
فرضيات البحث	4

منهج البحث	5
حدود البحث	5
هيكل البحث	5
المبحث الثانى : الدراسات السابقة	6
الفصل الثانى **الإطار النظري للبحث**	
المبحث الاول : التخطيط الاقتصادى المبادىء و الاسس	19
المبحث الثانى : تخطيط التجارة الخارجية	29
الفصل الثالث **سياسات وخطط الدولة وتحليل أداء الصادرات فى السودان**	
المبحث الاول : سياسات و خطط الدولة تجاه الصادرات فى السودان	37
المبحث الثانى : القوانيين والاتفاقيات والقرارات تجاه الصادرات فى السودان	44
المبحث الثالث : تحليل اداء الصادرات فى السودان	54
الفصل الرابع **النتائج و التوصيات**	
مناقشة الفرضيات	72
النتائج	74
التوصيات	75
المراجع	76

الفصل الاول

الإطار المنـهجى للبحث والدراسات السابقة

المبحث الاول : الإطار المنـهجى للبحث

المبحث الثـــانى : الدراســـات السابـقــة

المبحث الاول
الإطار المنهجى للبحث

مقدمة : -

يعد قطاع الصادرات من القطاعات الإقتصادية المهمة بالنسبة للدوله ، وذلك بإعتباره من احدى القطاعات الرئيسية التى تساعد فى التنمية وتحقيق نمو اقتصادى مما يؤدى الى تحقيق الرفاهية فى المجتمع .

ويؤثر اداء الصادرات ايجاباً على النمو الإقتصادى ، و ترفع الصادرات من سعر صرف العملات المحلية و معدلات الادخار و تشجع على الاستثمارات الاجنبية مما يؤكد ايجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى

وتساهم الصادرات فى توفير فرص العمل وتوفير العملات الصعبة اللازمة لإستيراد السلع و الخدمات التى يحتاجها المجتمع .

ولا يخفى الدور الذى يسهم به التخطيط الاقتصادى السليم اذ استخدم فى هذا المجال بالصورة التى تساعد على توظيف موارد البلاد الطبيعية و البيئية والاقتصاديةتوظيفاً يحقق الاهداف المنشودة فى مجال الصادرات .

وذلك لان التخطيط الاقتصادى ما هو إلا تحديد مسبق لمجرى النشاط الاقتصادى فى فترة مقبلة و هو يساعد على استخدام الموارد فى تحقيق الاهداف التى يسعى المجتمع الى تحقيقها .

ومن خلال هذا البحث سوف يتم توضيح العلاقة بين التخطيط الاقتصادى والدور الذى يسهم به فى تفعيل الصادرات السودانية بطريقة تمكنها من النفاذ الى الاسواق العالمية .

مشكلة البحث: -

إن قطاع الصادرات من اهم القطاعات الاقتصاديه للدولة ، وذلك لما يسهم به فى جانب توفير العملات الاجنبية و التى توظف لاغراض التنمية المختلفة . وهو كذلك يتاثر بالتطورات السياسية و الاقتصادية الداخلية و الخارجية للدولة ، بصورة تجعلة عرضة للتارجح من فترة الى اخرى . ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل التالى: **الى أى مدى كان اهتمام جهات الإختصاص بتخطيط قطاع الصادرات السودانية ؟ .** و بناء على هذا التساؤل يمكن صياغة اسئلة المشكلة و تلخيصها فى الآتى :-

1/ ماهى طبيعة برامج تخطيط قطاع الصادرات السودانية من حيث الصياغة و مستويات التنفيذ ؟ .

2/ هل ساعد انشاء النقاط التجارية على تحقيق اهداف الصادرات السودانية ؟.

3/ ما هى التحديات التى تواجه الصادرات السودانية فى الاسواق الخارجية ؟.

4/ ماهى الاسباب الرئيسية وراء تأرجح الصادرات السودانية ؟ .

أهداف البحث :-

1/ التعرف على الوضع الراهن للصادرات السودانية والتحديات الواجب علاجها لتحقيق الاهداف المطلوبة من التصدير.

2/ إبراز دور التخطيط الإقتصادى الموجه لقطاع الصادر فى السودان.

3/ التعرف على اهم الصادرات السودانية و اسواق الدول الرئيسية لها .

4/ عرض الجهود المبذولة من قبل الجهات المختصة بقطاع الصادرات فى فتح منافذ الاسواق العالمية (السياسات والقرارات و الإتفاقيات التجارية) .

أهمية البحث :-

الأهمية العلمية :

تتمثل الأهميه العلمية لهذا البحث فى تناول احد المحاور الأساسية التى لم تتطرق لها الدراسات السابقه والخاص بدراسة استخدام آلية التخطيط الاقتصادى لتنشيط قطاع الصادرات السودانية انطلاقاً من إسهام قطاع الصادر واعتباره كمحفز للنمو الإقتصادى ودفع التنمية الاقتصادية بالبلاد، اضافه الى تحديث الفترة الزمنية للدراسة (2002-2014).

الأهميه العملية :-

تتمثل الاهمية العملية لهذا البحث فى انه يساهم فى إيجاد حلول وصياغة توصيات محددة للمشاكل و التحديات التى تواجه قطاع الصادر السودانى بما يمكن من تنشيط قطاع الصادر ومن ثم توظيف عائداته فى تخفيف البطالة و تحقيق التنمية الإقتصادية بالبلاد .

فرضيات البحث:-

- صياغة برامج تخطيط قطاع الصادرات السودانية ادنى من المستوى المطلوب, إضافة الى ضعف مستوى التنفيذ .

- انشاء النقاط التجارية ساعد فى تنظيم الصادر من خلال تجميع البيانات و المعلومات عن متطلبات الاسواق الخارجية .

- التسويق,التكنلوجيا,المعلومات,التنافس هى من التحديات التى تواجه الصادرات السودانية فى الخارج .

- إضطراب السياسات و الأوضاع الداخلية و الخارجية من اهم الاسباب وراء تأرجح الصادرات السودانية .

منهج البحث :-

المنهج المتبع فى هذا البحث هو المنهج الوصفى ، ومصادر جمع البيانات هى المصادر الثانوية متمثلة فى الكتب و الرسائل الجامعية واوراق العمل و التقارير الدورية .

حدود البحث :-

الحدود الزمنية : - الفترة 2002م . 2014م .

الحدود المكانية : - جمهورية السودان الديمقراطية .

هيكل البحث :-

يتكون البحث من اربعة فصول تم تقسيمها الى عدة مباحث ثم الى مطالب ، يتناول الفصل الاول الإطار المنهجى للبحث و الدراسات السابقة ، اما الفصل الثانى فيتناول الاطار النظرى للبحث فى جانب التخطيط الاقتصادى ، الفصل الثالث يتناول تحليل اداء الصادرات ، اما الفصل الرابع فيتناول مناقشة الفرضيات ، النتائج ، التوصيات .

المبحث الثانى
الدراســات الســابقـة

هنالك الكثير من الدراسات و البحوث التى تناولت جانب الصادرات السودانية من عدة جوانب اقتصادية , جاء من ضمنها الدراسات الاتية :-

1/ رسالة ماجستير فى العلوم المصرفية ، أعدتها سناء ابراهيم محمد عمر، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا ، عام 2007م .

أ/ عنوان الرسالة :

دور الصادرات غير النفطية فى تنمية الاقتصاد القومى(1995م-2005م) :

ب/ اهداف الرسالة :

1/إبراز الدور الكبير الذى يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية فى دعم التنمية الاقتصادية.

2/ التعرف على اسباب تراجع دور الصادرات غير البترولية فى الاقتصاد السودانى والاتجاه للاعتماد كليا على الصادرات البترولية .

3/ معرفة مخاطر التمويل والخدمات التى تقدمها شركات التامين للتقليل من تلك المخاطر.

4/ تسليط الضوء على المشاكل التى تواجه المصدرين و محاولة الوصول الى حلول لتلك المشاكل.

5/ التعرف على السياسات التى يتبعها بنك السودان فى تنمية و تمويل الصادرات غير البترولية.

ج/ منهجية الرسالة :

المنهج المتبع فى هذا البحث هو المنهج الوصفى و التاريخى .

د/ نتائج الرسالة :

1/ تعانى الدول النامية من مشاكل واضحة فى حصولها على التمويل اللازم لتطوير عمليات التجارة الخارجية وذلك نسبة لارتفاع نسبة المخاطر فى تللك الدول .

2/ بما ان منتجات السودان الزراعية التى تتجه للاسواق العالمية تكون عرضة للتقلبات و تنعكس اثار التقلبات على انشطة البلاد التنموية بصورة تؤثر على مسار العديد من المشروعات بظهور اختناقات عديدة نتيجة لصعوبة الحصول على احتياجاتها من المعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار من الاسواق العالمية .

3/ يشهد العالم تطورات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و تقنية تتطلب الانتاج الصادر فى بلادنا ان يستوعب هذه المتغيرات فى التطورات و التفاعل معها بسلاح العلم و المعرفة لقيام منظمة التجارة العالمية و التجمعات الاقليمية كالسوق المشتركة لدول جنوب و شرق افريقيا و التى ستؤدى لفتح الاسواق امام المنافسة الحرة و قيام الشركات العملاقة متعددة الجنسيات بإختراق الدول النامية و تكون المنافسة بالجودة و التقنية و المعلومات و الاسعار و غيرها .

4/ لم يطرأ تحسن يذكر عبر قيمة الصادرات خلال عامى 1997و1998 و منذ عام 1999 و حتى عام 2001 دخول البترول فى قائمة الصادرات ظلت الصادرات غير النفطية تسجل تراجعاً مستمراً إذ انخفض بما نسبته 36,1% فى عام 2001 مقرنة بعام 2000 و قد ساهمت عائدات الصادرات النفطية عند دخوله قائمة الصادرات فى عام 1999 بما نسبته 35.4% لترتفع الى حوالى81% عام 2001.

5/ ادت السياسات التى اتبعت بعد التحرير و التى هدفت الى تشجيع الصادر و توسيع قاعدته مع تحديد سعر الصرف واقعى و موحد إزاء تكاليف الانتاج و التصدير إضافة الى نجاح سياسة التجنب المطبقة منذ مايو 1995 المساهمة السلع المجنبة فى حصيلة الصادر من اهم السلع التى تاثرت بالتجنيب من ناحية زيادة كميات اللحوم و الصادرات الصناعية و الابقار و الخضر و الفواكه .

6/ ادى تنازل بنك السودان عن نصيبه من حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية والمصدرين الى تمويل بعض السلع الاستراتيجية اضافة لفك الاختناقات عن بعض السلع وزيادة صادراتها مثل سلعة السمسم و التى احتلت الصدارة فى هيكل الصادرات للعام 1996.

7/ تشكل المعلومات والبيانات احد الحلقات المفقودة فى نشاط الصادر الحالى , و لذلك دخلت سياسات الصادر تضطرب اضطراباً و اسعاً على مختلف مستويات الاداء الاقتصادى للدولة فقد ظلت سياسات الدولة نحو الصادر غير محددة و مرتبطة بالتطورات الصرفية الاقتصادية او الانتاجية من حين لاخر و لذلك لم تستطع الدولة ممثلة فى وزارة التجارة او مجلس الوزراء من إلتزام خط واضح لتنمية الصادرات تشكل القرارات فى مجال الصادر.

8/ تتلخص اهم مشاكل الصادرات السودانية غير النفطية فى عدم وجود البنية التحتية اللازمة لقيام مشروعات الانتاج الموجهة نحو الصادر , و عدم ثبات السياسات الخاصة بسعر الصرف و عدم وجود مؤسسات لضمان الصادرات القومية و اعتماد السودان على دول معينة فى تسويق صادراته .

9/ يواجه قطاع الصادر ضعف فى نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية و المالية والادارية .

2/ رسالة ماجستير فى التنمية الإقتصادية ، أعدتها شذى محمد صالح على ، جامعة النيلين، اغسطس 2007م .

أ/ عنوان الرسالة :

مشاكل و معوقات الصادرات غير البترولية فى السودان(1995م-2005م):

ب/ اهداف الرسالة :

1/ إبراز اهمية الصادرات فى الاقتصاد السودانى .

2/ التعرف على الهيكل السلعى للصادرات و التوزيع الجغرافى و موقف الصادرات غير البترولية فى السودان .

3/ الوقوف على مشاكل و معوقات الصادرات غير البترولية فى السودان .

ج/ منهجية الرسالة :

يعتمد على المنهج الوصفى التحليلى مع استخدام الاسلوب الاحصائى لتحليل البيانات , وعلى مصادر ثانوية تتمثل فى الكتب و الدوريات و اوراق العمل و التقارير الصادره فى هذا المجال, بجانب مصادر اولية عبارة عن مقابلات شخصية مع ذوى الإختصاص .

د/ نتائج الرسالة :

1/ عدم تنويع الصادرات غير البترولية حيث لم تتغير التركيبة السلعية القديمة و لذلك ظلت سلع الصادرات السودانية تقليدية لم تتطور مع الزمن و متطلبات الاسواق الخارجية .

2/ الصادرات السودانية لديها اسواق محددة و من الصعب فى الاحيان الدخول لبعض الاسواق لإرتفاع تكلفة الإنتاج فى الداخل وهذا لا يمكن المصدر من المنافسة فى السوق الخارجى .

3/ سياسات و تنمية الصادرات غير البترولية فى السودان لم تحقق الهدف المنشود منها وذلك لإتخاذها بعجالة و دون دراسات كافية و لتعدد الاختصاصات و عدم المراقب الكافية لتنفيذ السياسات التى وضعت .

4/ تعدد الضرائب و الرسوم ظل يشكل عبء على قطاع الصادرات غير البترولية مما ادى الى ترك معظم المصدرين لمهنة التصدير و تسويق سلعهم محلياً .

5/ انعدام التنسيق بين الجهات المرتبطة بعمل الصادر و تداخل السلطات المحلية و الولائية .

6/ عدم توفر التمويل بالقدر الكافى و فى المواعيد المناسبة واذا توفر فإنه يحتاج لرهونات من الدرجة الاولى .

3/ رسالة ماجستير فى التنمية الاقتصادية ، أعدتها داليا محمد سعيد سليمان ، جامعة النيلين ، عام 2007م .

أ/ عنوان الرسالة:

اثر صادرات الحبوب الزيتية فى دعم الاقتصاد السودانى خلال الفترة (1993م -2005م) :

ب/ اهداف الرسالة :

تهدف الى معرفة المشاكل التى تواجه محاصيل الحبوب الزيتية (سمسم , فول سودانى , عباد الشمس , بذرة القطن) و اسباب تذبذب الإنتاج خلال السنوات الاخيرة و التى انعكست سلبا على صادرات السودان من الحبوب الزيتية و كذلك تسويق الحبوب الزيتية و ما يكتنفه من معوقات تضافرت جميعا للحد من تطور زراعة و انتاج الحبوب الزيتية .

ومن ثم القيام بصياغة توصيات محددة للمساعدة فى ايجاد حلول لمشاكل الانتاج و التسويق حتى تحتل مركزا مرموقا فى قائمة الصادرات و تساهم فى دعم الاقتصاد الوطنى .

ج/ منهجية الرسالة :

يتبع المنهج الوصفى التحليلى وذلك بالوصف و التحليل بالمقارنة للارقام و النسب المتعلقة بالحبوب الزيتية على مدى ثلاث عشر سنة الاخيرة و الاعتماد على مصادر المعلومات الثانوية المتاحة لدى الجهات المختصة .

د/ نتائج الرسالة :

1/ اثرت صادرات الحبوب الزيتية فى اجمالى الناتج المحلى بصورة ايجابية خلال فترة الدراسة.

2/ اعتماد صادرات الحبوب الزيتية على منتجات القطاع المطرى المعرض لتذبذب مستمر فى معدلات الامطار و اثر ذلك على الانتاج .

3/ ضعف البنية التحتية فى بلد شاسع مترامى الاطراف كالسودان .

4/ ضعف المرافق التسويقية المساعدة مثل التخذين و وحدات الغرابيل للحبوب الزيتية .

5/ عدم الايفاء بمدخلات الانتاج الضرروية من تقاوى و اسمدة و مبيدات و كل ما يتصل بمتطلبات الانتاج .

6/ اعتماد محصول زهرة الشمس على التقاوى المستوردة وارتفاع اسعارها و عدم وصولها فى المواعيد المناسبة مما يؤثر على الإنتاج .

7/ عدم مطابقة بعض ارساليات الصادر من الحبوب الزيتية و منتجاتها لمواصفات الجودة المطلوبة .

8/ العرض العشوائى لمحاصيل الحبوب الزيتية فى الاسواق الخارجية بواسطة المصدرين مما يؤدى الى انخفاض الاسعار .

9/ عدم مطابقة متطلبات السوق العالمية فى جوانب التعبئة و التغليف .

10/ النقص الواضح فى التجارب المتصلة بخدمات الصادرات من معلومات و خدمات الترويج.

11/ عدم وفرة التمويل الكافى و فى المواعيد المناسبة لتمويل مراحل الانتاج المختلفة .

12/ عدم وجود اوعية تخزينية حديثة و قلة الخبرة لدى المنتجين بالطرق العلمية السليمة للتخزين .

13/ ضعف خدمات البحوث الزراعية من حيث استنباط الاصناف الملائمة و رفع معدلات الانتاجية وذلك نتيجة لقصور الامكانات البشرية و المادية .

14/تنامى الاستهلاك فى زيت الفول محلياً على حساب الكميات المتاحة للتصدير من الفول الخام .

15/ ضعف خدمات الارشاد الزراعى لتوصيل المعلومات الخاصة للمزارعين لعدم المرشدين الزراعيين والكوادر المساعدة وعدم كفاية الميزانيات التشغيلية اللازمة للعمل الإرشادى .

16/ خروج السودان من منظمة مجلس الفول الافريقى الذى كان يمدنا بالاشارات والمعلومات الفنية للانتاج والتسويق.

4/ رسالة ماجستير فى التنمية الاقتصادية ، أعدتها فايزة عبد الماجد على، جامعة النيلين ، عام 2001م .

أ/ عنوان الرسالة :

تنمية الصادرات البستانية فى السودان(دراسة تطبيقية على تجربة البنك الزراعى السودانى 1995م . 2001م)

ب/ اهداف الرسالة :

1/ الإسهام فى حل مشكلة الصادرات البستانية .

2/ الإسهام فى تنمية الإقتصاد القومى .

3/ دعم الدراسات و البحوث العلمية التى تناولت هذا المجال .

4/ المساهمة مع الجهات ذات الصلة فى وضع استراتيجية للإنتاج بغرض الصادر .

ج/ منهجية الرسالة :

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية و يستهدف البحث الوصفى اساساً تحليل خصائص مشكلة معينة و يركز على الموقف الكلى او على جمع العوامل وعلى وصف العملية و تتابع الاحداث التى يقع السلوك فى مجراها و يعتمد البحث على منهجين :

1/ منهج تحليل المضمون .

2/ منهج الدراسات .

د/ نتائج الرسالة :

1/ من واقع الدراسة النظرية و الميدانية خلص الباحث بأن قطاع الصادر البستانى لم يضمن فى سياسات الدولة الاقتصادية الاحديثاً كما انه لم يوضع ضمن القطاعات ذات الاولوية .

2/ إفتقار كل ولايات السودان الواعدة بالانتاج البستانى للبنيات الاساسية لصادر الخضر والفاكهة وحصر عمليات صادر الخضر والفاكهةحالياً بولاية الخرطوم يرجع الى تمتع الولاية نسبياً بالبنيات الاساسية للصادر البستانى .

3/ عدم فعالية الاجهزة التى تقدم خدمات تصدير الحاصلات البستانية مع عدم وجود تنسيق بين الجهات ذات الصلة بهذا القطاع .

4/ إرتفاع مخاطر تمويل قطاع الصادر البستانى مع عدم كفايته وعدم شموليته لكل مراحل الانتاج و التصدير .

5/ الإجراءات المالية و الإداريةحالياً لإكمال عملية التصدير لا تتناسب مع طبيعة الحاصلات البستانية سريعة التلف .

6/ عدم منافسة الصادر البستانى السودانى فى الاسواق العالمية مع عدم الإستمرارية .

5/ رسالة ماجستير فى الدراسات المصرفية و المالية ، أعدها مجاهد محمد مصطفى، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، عام 2006م .

أ/ عنوان الرسالة :

تقييم دور البنوك التجارية فى تمويل قطاع الصادر (دراسة حالة البنك الفرنسى1999م-2004م):

ب/ اهداف الرسالة :

1/ يهدف البحث الى توفير المعلومات و البيانات عن صيغ التبادل التجارى الدولى مما يسمح للمهتمين بمعرفة جوانب القوة و الضعف فى عمليات التصدير واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير القطاع الاقتصادى الهام بواسطة البنوك التجارية .

2/ كما يوفر ايضا المعلومات عن طرق التمويل وامكانية استخدامها فى دعم عمليات التصدير و انواع الضمانات المطلوبة.

3/ يهدف ايضا الى تحديد و تحليل المشاكل كميا و نوعيا التى تواجهها البنوك التجارية عند قيامها بتمويل عمليات الصادر .

ج/ منهجية الرسالة :

يتبع هذا البحث المنهج التاريخى , و الوصفى , الاستقرائى , الاستنباطى الاحصائى .

د/ نتائج الرسالة :

من واقع الدراسة النظرية و الميدانية و تحليل الاستبيان توصلت الدراسة للنتائج التالية :

1/ بلغ حجم التمويل الممنوح من البنك السودانى الفرنسى فى الفترة 1999-2004م 7,300 مليون دينار مقارنة بحجم تمويل الصادر بكافة البنوك التجارية فى الفترة 1999م -20004م حيث بلغ 125,708 مليون دينار اى بنسبة 5,8% و تعتبر هذه النسبة ضعيفة فى ظل توفيق اوضاع البنك برفع راسماله و فى ظل تشجيع الدولة و البنك المركزى بأن وضع تمويل الصادر من الاولويات فى منح التمويل .

2/ اتجاه البنك افرنسى فى التركيز على صادرات المحاصيل الزراعية يسير بصورة جيدة حيث بلغ فى الفترة من 1999-2004م 3,838 مليون دينار بينما نجد تمويل صادرات الثروة الحيوانية ف نفس الفترة 1999-2004م قد بلغت 2,675 مليون دينار و هذا التركيز ياتى للطلب العالمى للتمويل الممنوح نتيجة للطلب العالمى من السواق العالمية و ياتى تذبذب و انخفاض تمويل صادرات الثروة الحيوانية ذلك لكبر حجم التمويل المطلوب و الذى يفوق احيانا موارد البنوك و كذلك احجام البنوك عن الدخول فى محافظ لمنح مثل هذا التمويل للمخاطر العالمية التى قد يسببها هذا القطاع .

3/ التمويل المصرفى لم يلعب دورا كبيرا فى قطاع الصادرات للمشاكل التى تواجه هذا القطاع و المتمثلة فى الضمانات المصرفية من الدرجة الاولى التى تفرضها البنوك و التى من الممكن ان تستبدل بضمانات اخرى و الاجراءات المعقدة و كذلك صيغ التمويل التى تستخدمها البنوك تنحصر فى المرابحات و المشاركات فقط .

4/ تكلفة الانتاج المتمثلة فى اسعار المدخلات و النقل و الترحيل و الرسوم و مصاريف التمويل لها علاقة مباشرة فى احجام المصدرين من طلب التمويل .

5/ سياسات البنك المركزى تجاه الصادرات سياسة مرنة و مشجعة هدفت الى استقرار سعر الصرف الا انها اثرت على التمويل بصفة عامة من خلال السياسات الانكماشية فى الفترة الاخيرة و التى نتج عنها شح السيولة .

6/ ضعف كفاءة راس مال البنوك يحد من قدرتها على الحصول على التمويل من مؤسسات التمويل الخارجية .

7/ عدم وجود مرونة فيما يتعلق بطريقة الدفع و تمويل الصادر إذا اشترطت السياسة التمويلية فتح خطاب اعتماد معزز و غير قابل للالغاء قبل منح التمويل .

موقع البحث الحالى من الدراسات السابقه :-

إضافة الى الدراسات و البحوث السابقة التى تناولت الصادرات السودانية من عدة جوانب إقتصادية يأتى هذا البحث استمراراً لهذه الدراسات و البحوث , فهو يربط العلاقة بين التخطيط الإقتصادى وتنشيط و تفعيل قطاع الصادر السودانى , ومن ثم فهو يوضح مدى اهتمام جهات الإختصاص بالتخطيط لقطاع الصادر السودانى , تأكيد للبعد الإستراتيجى لدور الصادر فى تحقيق النمو الإقتصادى. ايضاً يختلف البحث عن تلك البحوث و الدراسات من حيث الفترة الزمنية (2002م .2014م)والتى تعتبر من اكثر الفترات تارجحاً لقطاع الصادر وذلك لما صاحبته من تغيرات إقتصادية و سياسية داخلية و خارجية .

الفصل الثانى

الإطار النظرى للبحث

المبحث الاول : التخطيط الإقتصادى المبادئ والأسس

المبحث الثانى : تخطيط التجارة الخارجية

المبحث الاول

التخطيط الاقتصادى المبادئ والأُسس

يعتبر التخطيط الاقتصادى اهم انواع التخطيط ذلك لان الاقتصاد هو القاعدة الاساسية التى تقوم عليها جميع انواع انشطة الدولة و تعتمد على كفاءته و نموه ، وإن اتساع نطاق الدولة و سمعتها يتوقف ايضاً على مقدار نماء كيانها الاقتصادى .

و يرتبط التخطيط الاقتصادى الكلى بالاقتصاد الموجه و ذلك الاقتصاد الموجه يرتكز اساساً على السياسة التخطيطية , كما تنطوى على فكرة التدخل المنظم من قبل الدولة سواء من الناحية الانتاجية أو التسويقية .

1-1 مفهوم التخطيط :-

يقصد بالتخطيط انه عملية واعية لإدارة المجتمع و مؤسساته من اجل توجيه موارده التوجيه الأوفق نحو الأهداف المتعددة قصيرة و طويلة المدى فى ضوء قواعد و حسابات علمية موضوعة مسبقاً .

ويُعرف التخطيط بأنه أى فعل تقوم به الدولة بهدف رفع معدل النمو الإقتصادى عن ذلك المعدل الذى سيتحقق بدون تخطيط .

ويُعرف ايضاً بأنه افعال تتخذ لتحقيق اهداف ، ايضاً يعرف بأنه تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب و التنظيمات و الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف بأقل تكلفة إجتماعية ممكنة. (1)

(1) محمد محمد الماحي ، م2010م ، تخطيط وتمويل التنمية " المناهج – النماذج – التطبيق" ، بستان المعرفة للنشر ، ط 1 ص 9 .

وقد حفل الادب الإقتصادى بتعاريف كثيرة لمفهوم التخطيط الا ان هنالك شبه إتفاق على مغزى الاصطلاح بمفهومه المجرد وهو المغزى الذى اكده المهتمون بالتخطيط فى قالبه التجريدى دون تغلب المضمون الذى يطبق عليه . [1]

فالتخطيط بهذا المعنى هو المحاولة التى تنطوى على تطبيق السلوك الرشيد و المنطق السليم من اجل تحقيق غايات يصبو اليها البشر ، و يترتب على ذلك ان ينظر الى التخطيط الاقتصادى على انه السعى الى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحه بالإسلوب الرشيد الذى يحقق للمجتمع اقصى عائد مع اقل قدر من الضياع فى تلك الموارد . و بإضافة المضمون الى التعريف اعلاه فإنه يمكن تعريف التخطيط بأنه ذلك القرار الذى تتخذه السلطات العليا فى الدولة لمجموعة معينة من الاهداف تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية محددة فى سبيل الوصول الى غايات تبناها المجتمع من اجل تنمية قدراته إقتصادياً وإجتماعياً ، و بالإجراءآت و الترتيبات التى توضع مسبقاً ، محددة كآفة اوجه النشاط الإقتصادى و الإجتماعى و دور المؤسسات المختلفة فيها (منفردة او مجتمعة) بما يكفل تحقيق تلك الأهداف التى يتوجب على مختلف الاجهزة الحكومية اداءها إما مباشرة او عن طريق التاثير فى الوحدات التى لا تخضع للإشراف المباشر للحكومة لإحداثها بما يتيحه لها النظام الإقتصادى للدولة من اساليب .

وإن هذا التعريف يبرز الاركان السته التالية :-

1/ وجود غايات (objectives) واضحة للتنمية .

2/ رسم اهداف (Targets) تأخذ عادة شكلاً كمياً محدداً و تنسجم مع الغايات العامة .

[1] جمال داؤود سلمان وآخرون ، التخطيط الاقتصادي ، 2015/10/12م الساعة العاشرة صباحاً ، موقع الأكاديمية العربية ، الدنمارك .

3/ تحديد بعد زمنى للخطة تقاس بمداه أقيام الأهداف و بالتالى يعطى الفترة الزمنية التى تكفى لتحقيقها .

4/ إختيار مجموعة الإجراءآت و الترتيبات اللازم اتباعها لبلوغ الاهداف و التى تحيل هذه الغايات و الاهداف الى مناهج عمل واقعى .

5/ تصديق الجهات المسؤولة على الخطة لتخرج من حيز الدراسة الاكاديمية الى مجال التطبيق العملى .

تعريف التخطيط الاقتصادى:-

هنالك مجموعة من التعريفات الخاصة بالتخطيط , جميعها تؤكد على عملية تحقيق أو الوصول الى أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة و يمكن اجمالها بتعريف واحد محدد وواضح هو : **التخطيط هو التفكير فى المستقبل** . [1]

و يمكن **تعريف التخطيط الإقتصادى بأنه** إعداد و تنفيذ برنامج إقتصادى و إجتماعى متناسق ، معتمدا على شئ من المركزية فى الإعداد و اللامركزية فى التنفيذ ، متضمناً تنبؤآت للأهداف المرتقبة خلال قترة معينة ، هادفاً الى تحقيق تنمية سريعة و منظمة لجميع فروع النشاط الإقتصادى ، و جميع مناطق الدولة . [2]

و يتطلب إجراء التخطيط الجيد :

1/ تحليل المعلومات و البيانات المستقاة من الخبرة السابقة . أى الترابط بين الماضى و الحاضر و المستقبل .

---

[1] عقيل جاسم عبد الله ، 1999م ، المدخل الي التخطيط الاقتصادي ، عمان ، دار مجدلاوي ، للنشر ، ط2 ، ص 26 .

[2] علي لطفي ، 1988م ، التخطيط الاقتصادي " نظرية تطبيقية "، بيروت ، الدار الجامعية للنشر ، ص 15

2/ اتخاذ القرار .

3/ التنبؤ بالمستقبل .

و يتعلق التخطيط دائما بالمستقبل , و من هنا يعتبر نظام المعلومات اساسامهماً للتنبؤ بهذا المستقبل , فلا تخطيط بدون إحصاء .

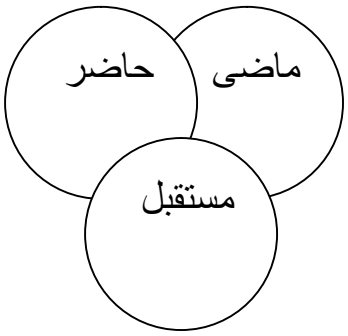

شكل (1)

(الترابط الزمنى فى التخطيط) [1]

تنبع الحاجة الى التخطيط من عدة إعتبارات هى : -

1/ التعقد التكنلوجى .

2/ ضرورة التركيز على الاهداف .

3/ ضرورة الاهتمام بالانشطة .

[1] عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 27

فضلا عن ذلك فإن التخطيط يرتكز اساسا على مبدأ الاستثمار الامثل للموارد و الامكانيات المادية و القوى البشرية , و هذه العلاقات تمس فى كثير من جوانبها النواحى الاقتصادية إذا ما قلنا انها الاقتصاد نفسة .

2-1 مبررات إتباع إسلوب التخطيط :-

هنالك العديد من العوامل و الاسباب التى اعتبرت مبررات و دوافع لانتهاج اسلوب التخطيط كوسيلة تنموية فعالة , يمكن إجمالها بما يلى :

1/ تحقيق النمو و التطور السريع

يوفر التخطيط العام و الشامل إمكانية التطور و النمو المضطرد فى مجموع المتغيرات الاقتصادية , و ذلك لما يتمتع به من سلطة مركزية فى إتخاذ القرارات و تنفيذها على المستوى القومى الامر الذى يلغى كل اوجه التعارض و البطء و الاختلال فى النمو , تلك الصفات التى ترافق عادة القرارت الاقتصادية الجزئية اللامركزية التى تتخذها الوحدات الاقتصادية على انفراد.

2/ توفير الحد الادنى اللازم للاستثمار

التخطيط الشامل و المركزى يتيح إمكانية توفير الحد الادنى اللازم للاستثمار أو ما يسمى بالدفعة الكبيرة أو القوية التى تؤهل الاقتصاد للانطلاق فى المراحل الاولى للتنمية , الامر الذى تعجز عنه البلدان النامية فى ظل اقتصاد حر يعتمد القرارات اللامركزية العفوية .

3/ توفير إمكانية التكامل

بمعنى إمكانية الاستفادة من تكامل المشروعات الاقتصادية المختلفة من خلال علاقات التبادل التى تتسم بها قرارات الاستثمار مما يضيف مزايا كبيرة فى إقامة سلسلة من المشروعات

الاستثمارية فى آن واحد و يخلق وفورات خارجية من التوافق الزمنى فى مخرجاتها , الامر الذى يعجز عن تحقيقه الاقتصاد الذى تشيع فيه فوضى القرارات الاستثمارية .

1-3 مبادىء و أُسس التخطيط الاقتصادى :-

مبادئ التخطيط :-

هنالك العديد من المبادىء التى تشكل الاسس الضرورية لعملية التخطيط الاقتصادى على المستوى الكلى و التى تعطيه ميزة خاصة تختلف عن اساليب الادارة الاقتصادية , و من هذه المبادىء الاتى:

1/ **الواقعية** :

الواقعية فى الخطة تتضمن التعرف الواقعى على الموارد و الامكانيات من ناحية , و على الاحتياجات التى تشتق منها الاهداف حسب أولوياتها و بما يتناسب مع ما يمكن ان يتاح من موارد و امكانيات من ناحية اخرى , وان يتم إختيار اساليب يسمح الواقع المعنى باستخدامها و استيعابها لتوجيه موارده و امكانياته نحو الاهداف المحددة . [1]

2/ **التنسيق** :

التنسيق أمراً ضرورياً فى عملية التخطيط , لانه يضمن عدم التعارض و التقاطع فى عملية التخطيط بمعنى عدم تعارض الاهداف فيما بينهما من ناحية , و عدم تعارض الوسائل بعضها مع البعض الاخر من ناحية اخرى , و عدم تعارض الوسائل من ناحية ثالثة .

فيمكن ان تتضمن الخطة هدف زيادة الانتاج باكبر ما يمكن و تحسين مستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك و هما هدفان متعارضان , لان زيادة الانتاج بأعلى مستوى ممكن تتضمن تخصيص نسبة أكبر من الانتاج و الدخل لاغراض الادخار و الاستثمار و هذا يعنى خفض

[1] عقيل جاسم عبد الله ، مرجع سابق ، ص 33

نسبة ما يمكن تخصيصه للاستهلاك , و بالتالى خفض مستوى المعيشة او عدم تحسنها على الاقل . و هكذا .

3/ الاستمرارية :

ينبغى لعملية التخطيط ان تكون مستمرة , و لذلك عادة ما تاخذ الدول بالتخطيط المستمر للنشاطات الاقتصادية , لان تخطيط النمو لفترة معينة دون التخطيط للنمو لفترة اخرى يعيق التخطيط حتى لهذه الفترة المعينة , ذلك ان الكثير من المستخدمات تاتى من انتاج فترة سابقة , يتم توفير قسم من انتاجها المتحقق لاستخدامات الانتاج فى الفترة اللاحقة و لذلك فإن التخطيط ينبغى أن يستمر حتى يتم ضمان استخدام المنتجات و التوسع فى إنتاجها و تطوره.

4/ المرونة :

تعنى المرونة اتاحة المجال للتعديل فى الخطة عندما يظهر أن و ضع الخطة كان غير سليم , و أن هنالك ظروف واقعية جعل تنفيذ الخطة الموضوعة غير ممكن , أو حصول تغيرات جوهرية فى الواقع الاقتصادى المحلى أو الدولى , فمثلا اذا كانت الخطة تعتمد فى ايراداتها على حصيلة النقد الاجنبى المتأتى من التصدير , و حدث تغير فى ظروف التصدير سواء تلك المرتبط منها بإمكانات التصدير المستندة اصلاً الى إمكانات الانتاج المحلية , أو الطلب على المنتجات التصديرية فى الاسواق الخارجية , بالشكل الذى أثر على هذه الحصيلة زيادة أو نقصاناً و بشكل مهم , الامر الذى يستدعى معه تعديل الخطة بحيث تتكيف مع هذه الزيادة أو النقصان .

5/ الإلزام :

إذ تعتبر الخطة ملزمة بشكل عام للجهات ذات العلاقة بها ، و ان الإلزام بالخطة ضرورة تتطلبها عملية تنفيذ الخطة و بدون وجوده قد يؤدى ذلك الى عدم تنفيذ الخطة بشكل كامل أو جزئى و بالتالى عدم تحقيق الخطة لاهدافها المحددة .

وبالاضافة لهذه المبادىء السابقة الذكر هنالك الكثير من المبادىء التخطيطية التى يجب اتباعها عند التخطيط لنشاط معين من ضمنها الشمولية ، التكامل ، الكفاءة ، الديمقراطية .....الخ . [*]

6/ اليقينية :

لنتصور أن عملية التخطيط بمثابة مسألة ريايضية مجاهيلها هى قيم المتغيرات المختلفة (خطط الإنتاج ، الإستثمار، الإستهلاك، الصادرات و غيرها) التى يسعى المخططون لتحديدها و أن هذه المسألة الرياضية هى من نوع المسائل المقيدة فيمكن تصور مجموعة القيود الواردة على العملية التخطيطية مثل قيود الموارد الطبيعية و غير الطبيعية و السياسية.

و هذه المبادىء التخطيطية السابقة فى اعتقاد الباحث هى ما تفتقده العملية التخطيطية لقطاع الصادر السودانى , فمن الملاحظ عدم وجود خطة واضحة لقطاع الصادرات السودانية بمعنى عدم وجود اهداف واضحة ومحددة وواقعية قابلة للتنفيذ و التعديل فيها إن لزم الامر ,و تفتقد الخطط الاقتصادية الموضوعه لقطاع بعينة الى ان تكون ملزمة و مستمرة و هذا ما يظهر جلياً من خلال الانتقال من قرار استثمارى الى اخر دون الاخذ فى الاعتبار ما يترتب على ذلك من اثار قد تكون كارثية على الاقتصاد القومى , و تتسبب بمزيد من الاختناقات للقطاعات التى تدعم الاقتصاد القومى و التى من ضمنها قطاع الصادر . [1]

[*] أنظر عقيل جاسم ، المدخل الي التخطيط الاقتصادي ، ص 33

[1] محمد محمد الماحي ، مرجع سابق ، ص 11

أُسس التخطيط : -

هنالك اربعة اسس جوهرية فى العملية التخطيطية لا بد من مراعاتها و التقييد بها وهى :

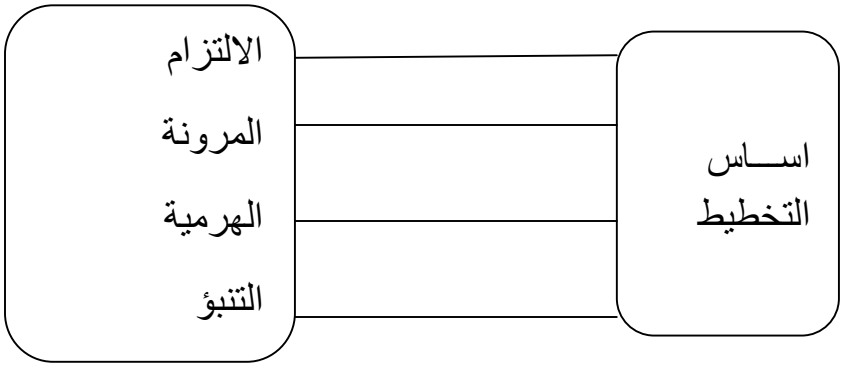

1/ **الإلتزام :** ياتى الالتزام من خلال فهم المشاركين فى تنفيذ الخطة لمكنوناتها ، و من الصعب تحقيق هذا الفهم دون إشتراك هؤلا فى وضع الخطة .

و يترتب على تطبيق الخطة التزام المنشأة ببرامج معبنة لذلك لابد و ان تغطى الخطة فترة زمنية تكفى للوفاء بالالتزامات التى يترتب على تلك الخطة . و على سبيل المثال اذا تضمنت الخطة زيادة المبيعات خلال العام القادم بنسبة 10% فإن ذلك يترتب عليه التزام على مدير التسويق باعداد برامج ذات آماد أقصر , تغطى مجالات اضيق مثل التسعير والترويج و التوزيع و الاعلان . [1]

2/ **المرونة :** ان الخطة التى لا تسمح بإجراء تعديلات تتسم بعدم الكفاءة .

3/ **هرمية التخطيط :** يكتسب التخطيط فى مستويات ادارية مختلفة اهمية خاصة , و بالرغم من ذلك فإن المديرين فى المستويات الادارية الاعلى يكرسون شطرا اكبر من جهودهم للنشاط التخطيطى إذا ما تم مقارنتهم بهؤلاء شاغلى المستويات الادارية الادنى . ومن ناحية اخرى فإن

1- عقيل جاسم عبدالله ، مرجع سابق ، ص 34

إهتمامات الادارة العليا توجه اساساً للتخطيط بعيد المدى , فى حين ينصرف إهتمامات المستويات الادارية الادنى الى التخطيط قصير المدى .

4/ **التنبوء :** تعود اهمية التنبؤ فى العملية التخطيطية الى تاثير البيئة على تحقيق الاهداف و يعتمد التنبؤ بدرجة كبيرة على المعلومات المتاحة و المحتملة باعتبارها مدخلات لازمة لممارسة اساليب التنبؤ . و من المعروف ان اساليب التنبؤ عديدة اغلبها تعتمد الطرق الرياضية او الاحصائية المستندة على التحليل الاقتصادى فى اطار النظرية الاقتصادية و قوانيين السوق .

وبعد التنبؤ بشكل علمى يمكن الوصول الى تنبؤآت علمية تتصف بنسبة فى الانحرافات (+/-10%) مراعاة للمؤثرات غير المحسوبة و الخارجة عن قدرة النموذج الذى يعتمد فى عملية التنبؤ و على هذا الاساس يمكن الحديث عن عملية التخطيط لهذه التنبوءآت التى تم التوصل إليها.

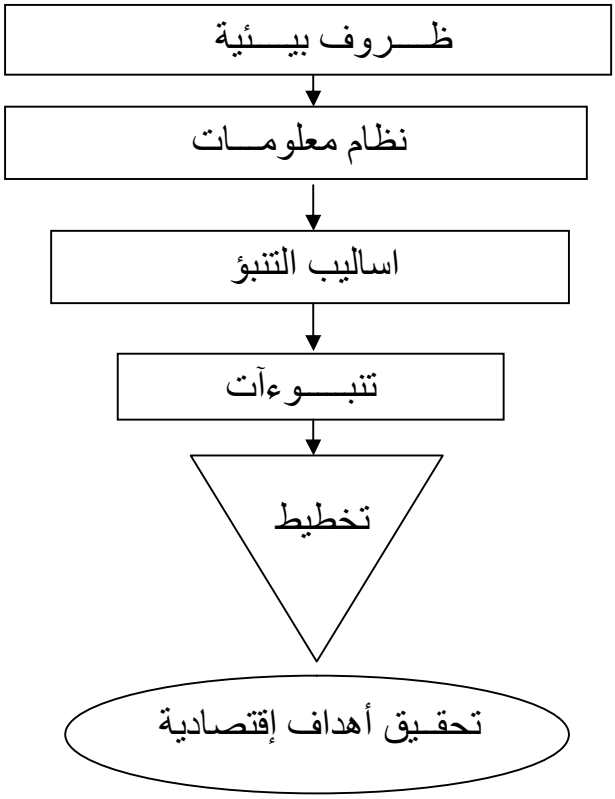

شكل (2)

(التنبوءآت فى التخطيط) [1]

1- عقيل جاسم عبدالله ، مرجع سابق ، ص 34

المبحث الثانى

تخطيط التجارة الخارجية

تعتبر مؤشرات التجارة الخارجية من اهم المعايير الاقتصادية للحكم على قوة الهيكل الاقتصادى للدولة او بيان ارتباطها بالسوق الدولية . فهى تعبير عن حركة السلع و الخدمات الخارجة و الداخلة من و الى الدولة .

فمن خلال كمية و نوعية السلع و الخدمات المصدرة الى الخارج يمكن معرفة الامكانيات و الموارد الاقتصادية المتاحة فى الدولة ودرجة نموها وتطورها خصوصاً اذا امكن قياسها خلال فترات زمنية معينة . [1]

حيث يتبين مدى قدرة الاقتصاد فى اعتماده على قطاعاته الاقتصادية فى تكوين الناتج القومى ,فمثلاً يبدو واضحاً اختلال الهياكل الاقتصادية فى البلدان النفطية و اعتمادها على قطاع اقتصادى واحد فى التنمية الاقتصادية لان النفط الخام يشكل النسبة العظمى و احيانا المطلقة فى اجمالى صادراتها و كذلك الحال فى الدول الصناعية يلاحظ بوضوح متانة و قوة اقتصادها الذى يعتمد على القطاع الصناعى فى تكوين الناتج القومى و الذى يتجسد فى نسبة السلع المصنعة فى صادراتها , و هكذا الحال فى الدول الزراعية و الاخرى التى تعتمد على تصدير الخدمات ....الخ .

و من خلال حركة الاستيراد من السلع و الخدمات الداخلة الى الدولة يمكن الحكم ايضاً على ما يلى :

1/ قوة او ضعف الهيكل الاقتصادى و قطاعاته المختلفة .

2/ معدلات نمو الاستثمار و انواعة .

3/ نمط الاستهلاك و نوعه .

1- عقيل جاسم ، مرجع سابق ، ص 151

4/ مجالات توزيع السلع و الخدمات .

5/ العلاقات الاقتصادية الدولية مع العالم الخارجى , كما هو الحال فى حركة الصادرات .

6/ مستوى التقدم التقنى فى الانتاج و هيكل العمالة .

يتضح إذن اهمية تخطيط التجارة الخارجية نتيجة لدورها الكبير فى التنمية الاقتصادية وتحقيق الاهداف التنموية لعموم الاقتصاد فهى تستمد اهدافها المخططة من اهداف القطاعات الاقتصلدية الاخرى و تنسجم معها زمنياً من حيث كونها اهدافاً قصيرة او متوسطة او بعيدة المدى .

2-1: **خطة التجارة الخارجية :-**

يمكن تعريف خطة التجارة الخارجية بأنها برنامج يوضح هيكل و حجم الصادرات والواردات التى ستتم بين الدولة و العالم الخارجى خلال فترة معينة و الكيفية التى بمقتضاها تتم هذه المبادلات [1]

وتتبع خطة التجارة الخارجية الخطة الإقتصادية من حيث الفترة الزمنية . ففى مجال التجارة الخارجية هنالك خطة طويلة الاجل , تتراوح مدتها بين عشرة الى عشرين سنه وتحتوى على الإتجاهات العامة للتصدير والإستيراد دون الدخول فى تفاصيل تلك المبادلات .

وهنالك الخطة المتوسطة الاجل والتى تتراوح مدتها بين ثلاث الى سبع سنوات , وتتضمن تفصيل للاهداف المراد تحقيقها فى مجال التجارة الخارجية و كيفية تحقيق هذه الاهداف خلال هذه الفترة .

[1] عبد الرحمن زكي ابراهيم ، 1414ه – 1995م ، التخطيط الاقتصادي ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية للنشر ، ص 190

واخيراً نجد الخطة السنوية للتجارة الخارجية و فيها يتم اتخاذ القرارات التفصيلية فى مجال التجارة الخارجية . ومن المعروف ان الاهداف التى يراد تحقيقها خلال الخطة قصيرة الاجل يتم تحديدها على ضوء الاهداف التى سبق تحديدها فى الخطة متوسطة الاجل .

والواقع ان خطة التجارة الخارجية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الخطة الإقتصادية الشاملة , شأنها فى ذلك خطة الاستثمار,الإستهلاك وخطة القوى العاملة و غيرها . ويرجع ذلك الى ان خطة التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع قطاعات الإقتصاد القومى , حيث انها تعبر عن إحتياجات هذه القطاعات من الواردات , وكذلك عن إمكانياتها الإنتاجية للصادرات.

وهكذا يمكن القول بأن خطة التجارة الخارجية إنما تتحدد بصفة اساسية نتيجة للخطط الفرعية الاخرى التى تتضمنها الخطة الاقتصادية الشاملة مثل خطة الإنتاج , الإستهلاك وما الى ذلك.

وتتحدد الاهداف الرئيسية لتخطيط التجارة الخارجية فى البلاد النامية فى الاجل الطويل فى ثلاث اهداف رئيسية هى :

1/ تصحيح وضع الاقتصاد القومى فى اطار تقسيم العمل الدولى على اساس المزايا المكتسبة و المزايا الطبيعية .

2/ تصحيح اختلال التركيب القطاعى لهيكل الإنتاج .

3/ تصحيح الإختلال المزمن فى ميزان المدفوعات تصحيحاً جزرياً .

ويمكن أن تحدد الأهداف المتوسطة و القصيرة الاجل فى تخطيط التجارة الخارجية فى ضوء الاهداف الرئيسية لتخطيط التجارة الخارجية فى الاجل الطويل الى اهداف مرحلية على الوجه التالى :

أ/ الإسهام فى إحداث التغيرات المرحلية المستهدفه فى التركيب القطاعى لهيكل الإنتاج .

ب/ رفع الكفاءة الإنتاجية لعمليات التبادل التجارى مع الخارج .

ج/ تحقيق اعلى حصيلة للنقد الأجنبى لتخفيف عبء العجز فى ميزان المدفوعات .

د/ تقليل حساسية الإقتصاد القومى للتقلبات الخارجية و حمايته من آثارها .

2-2 مفهوم و كيفية تخطيط الصادرات :-

إن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية الصادرات لا تقتصر فقط على منح الامتيازات و الإعفاءات الضريبية و تسهيل اجراءت التصدير , بل تتعداه لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية و التجارية و التشغيلية و منظومة إدارية كفوءة تضمن تشخيص وايجاد الحلول للعقبات التى تواجه المصدر بشكل فورى , على ان يتم ذلك فى إطار خطة وطنية تنسجم مع مبداء تشجيع النشاط التصديرى و تعمل على ايجاد التوطين السليم للصناعات التصديرية .

وقد انتهجت العديد من البلدان الصناعية الناشئة فى شرق اسيا مثل كوريا و ماليزيا اسلوب التخطيط التوجيهى المباشر لقطاع الصادرات فيها , وذلك بغرض تنميته و تطويره على اسس متينة . [1]

ويتمثل مفهوم تخطيط الصادرات فى تحديد ايجاد ثم توطين الصناعات و الانشطة التصديرية ذات المردود الإقتصادى الجيد وذات القدرة على تعزيز العلاقات التشابكية فى الاقتصاد واستغلال ميزات البلد التنافسية .

[1] مصطفي بابكر ، فبراير 2006م ، الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات، العدد 50 ، http:// www. Arap-api-org/develop-1-htm

وهنالك مجموعتان من المؤشرات تستخدمان فى تحديد الهيكل السلعى الأمثل للصادرات هما: -

1/ مؤشرات التخطيط قصيرة الاجل .

2/ مؤشرات التخطيط متوسط و طويل الاجل .

مؤشرا ت التخطيط قصيرة الاجل :

تركز هذه المجموعة على سيولة المشروع التصديرى و ربحيته و اهم مؤشراتها :

1/ العائد من العملات الاجنبية لوحدة التكلفة المحلية .

2/ صافى العائد من العملات الاجنبية لوحدة التكلفة المحلية .

و تبعا لهذه المؤشرات , فانه كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما ارتفعت السلعة المصدرة فى سلم الاولويات .

مؤشرات التخطيط متوسط و طويل الاجل :

تستخدم هذه المجموعة فى تقييم الصناعات التصديرية المزمع إنشاؤها او تلك التى يراد تأهيلها و تطويرها , و تتمثل اهم مؤشراتها فى :

1/ التكلفة المطلوبة للحصول على وحدة من النقد الاجنبى .

2/ مؤشر طول فترة السداد .

ويعترى حساب هذه المجموعة من المؤشرات كغيرها من مؤشرات الجدوى المالية للمشروعات عدد من الاشكاليات فى الواقع ,اهمها صعوبة التنبوء بإتجاه النفقات و الاسعار المحلية

والعالمية فى الاجل المتوسط و الطويل . غير إن حساب مثل هذه المؤشرات يعد امراً ضرورياً لإنتقاء الصناعات والأنشطة التصديرية الواعدة , وبالتالى رسم البرامج والسياسات التحفيزية والتوجيهية الرامية الى تعزيز القدرات التنافسية للإقتصاد الوطنى .

3. 2 إستراتيجية تشجيع الصادرات :-

مع ظهور العديد من السلبيات التى افرزتها عملية تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات تبنت الإدارة الإقتصادية فى (مصر) إستراتيجية تشجيع الصادرات و يعرفها (مصطفى عزب 1988م) بأنها تنفيذ مجموعة من الإجراءآت والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية و قيمة صادراتها بما يؤدى الى الزيادة فى القدرة التنافسية للمنتجات المحلية فى الأسواق العالمية.

فى حين يعرفها (krouger 1981) بأنها مجموعة من الإجراءآت و الوسائل المختلفة التى يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الإقتصاد على سلعة واحدة .

أما (Balassa 1985 and Bhagwati 1990) فقد عرفاها بأنها تلك الإستراتيجية التى تهدف الى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات و بدائل الواردات. [1]

و لضمان تنفيذ هذه الإستراتيجيات فقد وضع (Cheraway and Milner 1993) مجموعة من الأدوات لتحفيز الإستثمار فى الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءآت الجمركية و الضريبية على المدخلات المستوردة و الإعفاءات الضريبية المحلية المباشرة و غير المباشرة على الانشطة التصديرية مع منح إئتمان تصديرى لإستيراد المدخلات الوسيطةاللازمة

[1] محمود عبد الرازق 2010م ،الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)،الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر ط 1 ، ص ، ص 89-90

لصناعات التصدير ، مع تخفيض إئتمان تقديم المرافق العامة للانشطة التصديرية بالإضافة الى إمكانية تقديم دعم مباشر للصناعات التصديرية.

لقد ترتب على تطبيق هذه الإستراتيجية فى بعض الدول النامية ومنها دول جنوب شرق آسيا تحقيق مجموعة من المكاسب والتى يتمثل أهمها فيما يلى :

1/ التغلب غلى ضيق السوق المحلى واستغلال مزايا إقتصاديات الحجم Economics of Seale .

2/ المساهمة فى حل مشكلة البطالة .

3/ تقليل التفاوت فى توزيع الدخل .

4/ زيادة حصيلة الدولة من الدخل الأجنبى .

5/ تحقيق معدلات نمو مرتفعة من النمو الإقتصادى .

6/ تحديد سعر صرف واقعى مما يؤدى الى رفع أداء الصادرات و زيادة قدرتها التنافسية .

الفصل الثالث

سياسات وخطط الدولة و تحليل اداء الصادرات فى السودان

المبحث الاول : سياسات و خطط الدولة تجاه الصادرات السودانيه .

المبحث الثانى:القوانيين والإتفاقيات والقرارات التى تدعم قطاع الصادر فى السودان .

المبحث الثالث : تحليل اداء الصادرات فى السودان .

المبحث الاول

سياسات الدولة تجاه الصادرات فى السودان

تقديم :-

بعد إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادى فى فبراير 1992م , تم إتخاذ العديد من الإجراءات وتعديل لبعض القوانين بهدف تبسيط و تسهيل إجراءات التصدير .

ولأهمية الصادرات فى الإقتصاد القومى , وجب على الدولة العمل على تذليل كل العقبات التى من شأنها اعاقة عمليات التصدير .

وقد ركزت الجهات المعنية بالتصدير متمثلة فى وزارة التجارة على إحداث الإصلاحات الهيكلية والعمل على تنمية القدرات وزيادة الاسواق الخارجية المستوعبة للصادرات السودانية من خلال السعى الى الإنضمام الى المنظمات الاقليمية الافريقية منها و العربية .

كما سعت الدولة لتكوين مجالس لتنظيم الصادر , بجانب إتخاذ عدة قرارات مثل قرار انشاء النقاط التجارية الذى يساعد على تقليص الحلقة المفرغة فى التصدير , الا وهى الافتقار للمعلومات و البيانات بشأن ما هو مستحدث ومطلوب فى الاسواق الخارجية , إضافة الى بعض التفصيل المتعلق بالاسعار والجودة و التغنية ....الخ .

ايضا سعت الدولة الى تنظيم وسن القوانيين المتعلقة بالتصدير و تعديل البعض منها بصورة تسهل من عملية التصدير .

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم تناول هذه السياسات و القوانين و القرارات التى تهدف الى تنظيم وتنشيط قطاع الصادرات السودانية .

1-1 سيـاسات الصـادر :-

تتبنـى سياسـات التصـدير الحاليـة فـى السـودان علـى توجيـه فـوائض المنتجـات المحليـة عـن الاستهلاك المحلى الـى الأسواق العالمية للحصول علـى العمـلات الاجنبيـة لإستيراد إحتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية و السلع الراسمالية و المواد الخام لمقابلـة متطلبـات مشـروعات التنمية . و لتجاوز ذلك القصور تسعى الدولة لتحقيق عدد من الاهداف لتحسين وضع قطاع الصادرات . [1]

أهداف سياسات الصادر :.

1/ رفع شعار الانتاج من اجل التصدير .

2/ تشجيع تصدير المنتجات الزراعية .

3/ تنظيم حركة التصدير لتمكين الدولة من رصدها و تقييمها .

4/ مكافحة التهريب .

5/ إستقرار السياسات .

6/ تنويع قاعدة الصادرات و تنسيقها مع الإنتاج و متطلبات الاسواق العالمية .

7/ ضمان تدفق عائدات الصادرات .

[1]- وزارة رئاسة مجلس الوزراء الامانة العامة لهئية المستشارين ، ديسمبر 2008م ، دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية ، السودان ، 22 ص 23 .

1-2 وسائل تحقيق الأهداف :-

1/ تسهيل و تبسيط إجراءات التصدير و إلغاء الاجراءات التحكمية و الإدارية التى تحد من حركة المصدرين .[1]

2/ منع ربط عمليات الصادر بعمليات الوارد .

3/ تحسين قدرة الصادرات على المنافسة فى الاسواق الخارجية عن طريق السعى لتخفيض تكلفة التصدير و تطوير آليات الرقابة على النوع بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .

4/ الإهتمام بالأنشطة الترويجية بهدف الوصول الى اسواق جديدة و توسيع الإنتشار فى الاسواق التقليدية .

5/ انشاء مجالس لتنظيم تصدير السلع لإشراك المصدرين فى وضع السياسات التصديرية .

ايضاً بالنسبة لسياسات الصادر و الوارد فمنذ فبراير 1992م و بعد إعلان سياسة تحرير التجارة و إلغاء نظام تراخيص الصادر و الوارد فقد تم وضع العديد من الضوابط والشروط للتجارة التى من شأنها تشجيع و دفع عمليات التبادل التجارى و إحداث تنمية إقتصادية و مواكبة الإندماج مع الإقتصاد العالمى . (2)

---

[1] اوراق عمل ، وزارة التجارة ، مكتبة وزارة التجارة ، السودان ، الخرطوم ، ص3.

(2) وزارة رئاسة مجلس الوزرة الامانة العامة لهئية المستشارين ديسمبر 2008م ، دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية، السودان ، 22 ص 23 .

و تتمثل هذه الضوابط و الشروط فى :-

أ/ التسجيل بسجل المصدرين و الموردين للسلعة المراد تصديرها على ان يكون مجددا لنفس العام .

ب/ أن تتم عملية التصدير بالإجراءات المصرفية مع الإلتزام بمؤشرات الاسعار العالمية للسلع المصدرة و مراعاة التكلفة المحلية .

ج/ أن تخضع الصادرات لفحص الهيئة السودانية للمواصفات و المقاييس و إصدار شهادة مطابقة مواصفات .

د/ يسمح بتصدير كل السلع السودانية عدا الفحم إلا بعد توصية من الهيئة القومية للغابات و العاج إلا بعد توصية من الحياة البرية .

ع/ القطن يصدر عبر شركة الاقطان , الصمغ العربى الخام يصدر عبر شركة الصمغ العربى الصمغ العربى المصنع يصدر عبر شركات تصنيع الصمغ العربى , والذهب الخام يصدر عبر شركة ارياب و البترول و مشتقاته عبر وزارة الطاقة و التعدين .

3-1 تحديات الصادرات السودانية فى الاسواق الخارجية :ـ

هنالك الكثير من التحديات التى تواجه صادرات السودان والتى يتفق بعضها مع تحديات التصدير فى العالم العربى فى الاسواق الدولية , و ذلك لان عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات و فروع و تخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات و التكاملات بين البيئات الدولية.ومن ضمن هذه التحديات الاتى:-[1]

1/ تحديات البنية التحتية فى التصدير :-

إن وجود و توفر شبكة من الطرق ووسائل النقل البرى و الجوى و البحرى و مواعين التخزين ذات السعة العالية ووسائل الإتصال السريعة من العوامل الاساسية و المحددة لمدى نشاط حركة التصدير . فتوفر الكميات الكبيرة من السلع و بمواصفات مطلوبة فى السوق العالمى لن يكون مجديا فى حال غياب البنية التحتية الفعالة . و بالنسبة لقصور البنية التحتية فى التصدير فيتمثل القصور فى ضعف النقل بواسطة السكة حديد و قلة و انعدام وسائل النقل المبرد و ضعف وسائل النقل النهرى و ارتفاع تكلفة النقل الجوى و قصور الخدمات على طول مسار صادرات الثروة الحيوانية بالاضافة لعبوات الكرتون التصديرية و التى بها اشكاليات مثل ارتفاع اسعار الكرتون الناتج عن تعقيد الاجراءات الادارية المتعلقة بإستيراد الكرتون .

2/ التحديات التكنلوجية فى التصدير:-

لازالت الفجوة التكنلوجية فى التصدير واسعة جدا بين الدول الصناعية و الدول النامية مما يقلل من القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية و ذلك لعدم جود نقاط تجارية واسعة تساعد على

[1] فريد النجار ، 2008م ، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، ص 101 .

توفير المعلومات بشأن ماهو جديد فى اسواق العالم الخارجى , و متطلبات الاسواق من تفضيلات المستهلكين و ثقافتهم ..... الخ .

3/ التحديات المعلوماتية فى التصدير :-

يؤدى نقص المعلومات التصديرية الى التخمين والإرتجال فى القرارات التصديرية , لذلك يجب الإهتمام بالمعلومات التصديرية الدقيقة و الدورية بصورة تدعم القرارات التصديرية . وذلك من خلال التعامل مع نقاط تجارية دولية والإنترنت وبحوث التسويق الثانوية و الاولية و بناء قاعدة بيانات تصديرية و غيرها من الاجراءات .

4/ التحديات التسويقية فى التصدير :-

قد يفشل التصدير بسبب عدم إختيار السلعة المناسبة للسوق التصديرى المناسب أو الخطاء فى اسلوب الترويج أو التسعير و التوزيع . لذلك من الضرورى علاج تلك المشكلات و عدم الاكتفاء بتصدير الفوائض التصديرية للاسواق العالمية .

5/ تحديات التنافسية التصديرية :-

هنالك صعوبة فى دخول أسواق التصدير بسبب المنافسة الشرسة , و ذلك لوجود بدائل للمنتجات المصدرة , و بالتالى يكون التنافس من حيث الجودة و الابتكار و يمكن التغلب على ذلك من خلال تطبيق المواصفات الدولية و تطبيق اساليب إدارة الجودة الشاملة و تحسين الانتاجية / الفاعلية / الكفاءة / الربحية .

6/ التحديات الإدارية فى التصدير :-

تلعب تكنلوجيا الادارة دورا خطيراً فى تاكيد النجاح التصديرى , ومن اهم التحديات التى تواجه التصدير نقص المهارات الادارية اللازمة لتحقيق اهداف التصدير ويمكن ان يكون العلاج ب :

- التخطيط السليم لعملية التصدير .
- التنبؤ بالطلب العالمى .
- تقييم ادارة التصدير دورياً .

7/ التخزين , هنالك سلع ومنتجات تحتاج الى اوعية تخزينية ذات مواصفات عالية فى الجودة وعدم توفرها يؤدى الى تلف هذه المنتجات .

8/التغليف , حيث ان التكلفة العالية لاسعار الكرتون تجعل المصدرين يستخدمون بدائل اخرى لتغطية تكاليفهم مما يضر بالسلع المغلفة و المعدة للتصدير .

9/ التوزيع , لا تتوفر اسواق كثيرة تستقبل المنتجات و السلع السودانية و ذلك إما لوجود القوانين و الاتفاقيات التجارية التى تاتى فى غير مصلحة السلع السودانية , او بسبب الخلافات الدولية و المنافسة العالية .

10/ مشاكل النقل و إرتفاع تكلفته .

إن البقاء و النمو والتوسع و الإنتشار التصديرى رسالة إستراتيجية للدول والشركات والافراد فى هذا القرن , لذلك يجب أن تتضافر الجهود فى سبيل إنجاح منظومة التصدير .

المبحث الثانى

القوانيين و الإتفاقيات والقرارات التى تدعم قطاع الصادر السودانى

1.2 : القوانيين

يعتبر العام 2008م عاماً مميزا فى مجال التشريعات المتعلقة بحرية حركة التجارة و انسيابها و تنظيمها , حيث تمت إجازة اربعة قوانيين تصب فى مصلحة تسهيل و تبسيط إجراءات التجارة بدءً بقانون منظم للتجارة فى السودان , و يعكس إهتمام الدولة لايجاد تشريع وطنى ينظم التجارة و يبسط اجراءات الصادرات و الواردات بما يحقق التنمية فى السودان .

و من هذه القوانيين الآتى :

1/ قانون تنظيم التجارة لسنة 2008م .

2/ قانون تسجيل المصدرين و المستوردين لسنة 1984م تعديل 2008م .

3/ قانون مكافحة الإغراق لسنة 2008م .

4/ قوانيين جهات اخرى تختص بتنظيم و ترشيد استيراد و تصدير مجموعات سلعية محددة.

5/ قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م .

قانون نظيم التجارة لسنة 2008م :.

ياتى هذا القانون بديلا لقانون تنظيم التجارة لعام 1994م و الذى لم تكتمل مراحل استبداله عام 1998م فى ذلك الوقت بحل المجلس الوطنى , كما يلغى قانون الرقابة على المحاصيل 1975م حيث يهدف القانون الجديد الى تحقيق الآتى فيما يختص بالصادر و الوارد :-

- تطبيق حرية التجارة و المنافسة الحرة .
- تخفيض رسوم الخدمات التى تؤثر على حركة الصادرات و الواردات .
- تشجيع انسياب السلع بصورة عادلة مع تيسير التبادل التجارى بما يحقق إنسياب السلع والخدمات . [1]

[1] دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية ، مرجع السابق ، ص 24

يستصحب القانون الجديد التغيرات الواسعة التى تمت فى مجال حرية السوق و الغاء كافة القيود و التراخيص فى مجال التجارة لينظم سهولة انسياب التجارة و يبسط اجراءات الصادرات بما يحقق زيادة فى العملات الحرة و يساعد فى إصلاح الميزان التجارى للسودان.

قانون تسجيل المصدرين و المستوردين لسنة 1984م تعديل 2008م :.

صدر هذا القانون جامعاً و منظماً لاجراءات تسجيل المصدرين و المستوردين فى قانون واحد بعد إلغاء قانوني 1996م و1983م . و مواكبة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تنتهجه الدولة , و تنامى دور القطاع الخاص فى مختلف المجالات ,و تمشياً مع التطورات التى حدثت فى مجال التجارة الدولية رؤى انه من الضرورى اصدار قانون جديد يستوعب هذه المستجدات. فوفق القانون الجديد لا يجوز لاى شخص ان يزاول تجارة الاستيراد والتصدير ما لم يتقدم بطلب بقيد اسمه ضمن سجل المصدرين و المستوردين و يحصل على شهادة تسجيل بمقتضى هذا القانون , كم يحدد اورنيك تسجيل يرفق معه الرخصة التجارية سارية المفعول .

و لاول مرة تم الغاء شرط الحصول على شهادة من ديوان الضرائب و الزكاة بسداد الضريبة او الزكاة المستحقة و التى تمثل عائقاً غير ضرورى لتسهيل حرية حركة التجارة فى الوقت الذى توجد جهات مختصة بشأنها .

قانون مكافحة الإغراق لسنة 2008م :.

شهد العالم تطورات اقتصادية هامة , لعل اهمها الاتفاقية الدولية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية و التى حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (الجات) . ونتيجة لهذا التطور ظهرت اتفاقيات اخرى مثل اتفاقية مكافحة الاغراق و التى تهدف الى حماية الصناعات المحلية لكل قطر ولان هنالك تباين كبير بين اقتصاديات الدول الصناعية و الدول النامية والدول الاقل نمواً فليس من الممكن استنساخ اتفاقية مكافحة الاغراق غير انه من اللازم ان لا تكون التشريعات السودانية الخاصة بمكافحة الاغراق متعارضة مع الاتفاقية الدولية .

اتى مشروع قانون مكافحة الإغراق للعام 2008م كاول تشريع سودانى فى هذا الصدد نتيجة مشاورات وورش عمل شملت القطاعين الخاص و العام ليعمل على حماية الصناعة المحلية الناشئة جراء المنافسة و الواردات الاغراقية التى تؤثر على المنتجات الوطنية .

قوانين جهات اخرى تختص بتنظيم و ترشيد استيراد و تصدير مجموعات سلعية محددة:.

هنالك عدد من التشريعات و القوانيين و اللوئح الاخرى التى تنظم إستيراد و تصدير بعض السلع حسب إختصاص كل جهة معنية بالسلعة المزمع استيرادها او تصديرها بحيث يتطلب ذلك الحصول على تصديق او تصريح من الجهة المختصة قبل الافراج عن السلعة فى الحظيرة الجمركية .

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م :-

يهدف الى تشجيع الاستثمار فى المشاريع التى تحقق اهداف و خطط التنمية و المبادرات الاستثمارية بمنح ميزات جمركية تسمح بإستيراد مدخلات الإنتاج و المعدات المساعدة بإعفاءآت جمركية كاملة أو جزئية .

2-2 الإتفاقيات الإقليمية :-

إنضم السودان فى حقب و فترات مختلفة للعديد من التكتلات و التجمعات الاقتصادية الاقليمية التى تهدف إجمالاً الى تقوية مقدرة الدول الاعضاء على المنافسة دولياً و من بين هذه الاتفاقيات اتفاقية الكوميسا و اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة .

1/ منطقة الكوميسا (السوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا) :.

تم الإنضمام للكوميسا فى اغسطس 1990م والتى تضم حوالى (20) دولة افريقية تهدف الى:-

أ/ ازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فى مجال تجارة السلع و الخدمات .(1)

ب/ وضع الاسس الرامية لتسهيل تجارة العبور .

ج/ التعاون فى مجال الاستخدام الامثل للمواد الخام المتوفرة بدول المنطقة .

-تمثل الكوميسا سوقاً متواضعاً للصادرات السودانية حيث بلغت صادرات السودان للكوميسا عام 1996م حوالى 1% من إجمالى الصادرات السودانية و ارتفعت الى 3% فى العام 2000م و وصلت الى 3,5% فى العام 2004و2005م و انخفضت هذه النسبة فى العام 2007م. وكانت افضل نسبة للصادرات السودانية 7,5% فى عام 1999م . و يلاحظ ان الصادرات السودانية تركزت فى السلع الزراعية مما يوضح ان السودان له ميزة نسبية فى انتاج هذه السلع. (2)

---

(1) اوراق عمل ، وزارة التجارة ، مرجع سابق ، ص 8 .

(2) دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية ، مرجع سابق ، ص 30 .

2/ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :-

تم الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 139 فى العام 2002م , و التى تضم عدد (18) دولة عربية , يمثل حجم التجارة العربية بين هذه الدول اكثر من 90% من حجم التجارة العربية .

و تتلخص اهم الاهداف التصديرية فى الآتى :-

أ/ الإستفادة من الدعم الفنى المقدم من بنك التنمية الاسلامى بجدة للدول العربية الاقل نمواً .

ب/ زيادة الاسواق المستقبلة لصادراتنا (18) دولة بما يساعد على اعادة توزيع واستغلال الموارد الاقتصادية وفق قوانيين الميزة النسبية مع امكانية تصدير سلع كالزيوت النباتية ,الحيوانات الحية , اللحوم ....الخ .

ج/ زيادة تنافسية الصادرات السودانية فى الاسواق العربية مقارنة بمثيلاتها غير العربية وذلك بالاستفادة من الاعفاءات الممنوحة بموجب البرنامج التنفيذى للمنطقة .

د/ ربط السودان تجارياً و اقتصادياً مع الدول العربية الاعضاء مما يتيح فرصاً اوسع لتعزيز التبادل التجارى .

- عززت إتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة من موقف صادرات السودان بالسماح لها بالترويج فى الدول العربية و قد ارتفعت قيمة الصادرات السودانية للدول العربية.

- صاحب انضمام السودان لبعض هذه التكتلات الاقتصادية آثار سالبة على السلع والمنتجات السودانية نتيجة لدخولها عبر الاتفاقيات بميزات تفضيلية مما ادى الى انخفاض انتاج هذه السلع محلياً و بالتالى تقليل فرص تنميتها وتصديرها للخارج **ومن هذه الآثار الاتى**:.

1/ منافسة السلع العربية و سلع الكوميسا المستوردة بميزات تفضيلية للسلع المنتجة محلياً و يعزى ذلك الى انخفاض تكلفة عناصر الانتاج فى تلك الدول الاعضاء المنتجة للسلع المماثلة مثال الكهرباء مقارنة مع تكلفة تلك العناصر فى السودان حيث نجد ان سعر

الكيلو واط فى السودان 12 سنت بينما سعر الكيلو واط فى مصر 2,5 سنت وكذلك بعض العناصر مثل الغاز ، الوقود .

2/ نجد ان اهم هدف من الاتفاقيات والتكتلات الاقليمية يتمثل فى فتح الاسواق امام الصادرات والواردات من الدول الاقليمية (كوميسا , عربية) الا انه لم يستفد من هذه التجمعات لعدم وجود صادرات من السودان الى تلك الاسواق الاقليمية بجانب وجود فاقد الايرادات الجمركية والمنافسة غير العادلة نتيجة لتدهور القطاعات الانتاجية و الصناعية .

3/ عدم وجود إستثمارات فى مجال الصناعات الإستراتيجية او الصناعات التى تعتمد على المدخلات الزراعية , الثروة الحيوانية والتعدين للاستفادة من الموارد المتاحة و تحقيق القيمة المضافة المطلوبة , نجد ان جل الاستثمارات موجهة الى مجال الخدمات فقط مثل النقل والمطاعم والكافتريات .

2-3 القرارات:-

الإتحاد العالمى للنقاط التجارية :-

هو منظمة دولية غير حكومية انشئت عام 2000م , انبثقت من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية و الذى اوصى بانشاء برنامج النقاط التجارية , انبثق عنه تشكيل إتحادات إقليمية لنقاط التجارة لتشمل الإتحادات العربية , الأوربية , الامريكية ,الافريقية ,الاسيوية .

وتم تطوير الشبكة العالمية لنقاط التجارة الدولية بمسمى جديد تحت إدارة الإتحاد الفدرالى لنقاط التجارة الدولية , من خلال شبكة الكترونية تضم اكثر من 100نقطة للمعلومات و مراكز لتسهيل التجارة تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فى اكثر من 70 دولة فى العالم على التجارة الدولية بإستخدام التكنلوجيا المتاحة .

1/ نقطة التجارة السودانية :-

هى عبارة عن مركز لتسهيل المعاملات التجارية و بوابة للشبكة العالمية ومصدر للمعلومات المرتبطة بالتجارة تمكن التجار و تتيح الفرص لهم من إكمال معاملاتهم بإستخدام الخدمات المتاحة لكل المعنيين بالتجارة مثل الجمارك , البنوك, التامين , المصدرين , و المستوردين و ذلك من خلال تجميع هؤلاء تحت سقف واحد وتقديم الخدمات لهم . بمعنى مركز تكنلوجى متقدم , يقدم التسهيلات المعنية بالعملية التجارية من خلال تطبيق التجارة الإلكترونية مما يساعد فى كفاءة التجارة الدولية . [1]

انشأت نقطة التجارة السودانية ضمن برنامج النقاط التجارية الذى تم تدشينه فى دورة الإنعقاد الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الإنكتاد) فى مارس 1992م . وتم الحصول

[1] مني محمد سعيد نقد ، مارس 2009م ، دورة نقطة التجارة السودانية في خدمة الاقتصاد القومي(2002م-2008م) ، السودان رسالة ماجستير فى الاقتصاد القياسى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ص 14 – ص21- ص34-ص35

علـى الاشـتراك الكامـل فـى برنـامج النقـاط التجاريـة فـى ينـاير 2002م و الـذى يـديره الإتحـاد الفدرالى الحـالى للنقـاط التجاريـة الآن ، حيـث تـم تاسـيس سـبعة نقـاط فرعيـة بولايـات السـودان المختلفة :بورتسودان ، كسلا ، القضارف ، الأبيض ، النهود ، الفاشر ، نيالا .

أهداف النقطة التجارية :-

1/ تحسين نظم التجارة الخارجية و إجراءتها فى قطاعات الخدمات المختلفة .

2/ تسـهيل العمليـات التجاريـة بتزويـد المصـدرين و المسـتوردين بالبيانـات والمعلومـات الخاصـة بسلع الصادر و الوارد .

3/ المسـاهمة فـى تشـجيع وتـرويج تنميـة الصـادرات وجـذب الإسـتثمارات والخـدمات داخليـاً وخارجياً .

4/ توفير المعلومات عن السلع والخدمات المتاحة فى الاسواق المحلية والعالمية و يشمل ذلك وصف المنتجات والكميات المتوفرة وعناوين الشركات المنتجة .

5/ وضع اطار يتيح تبادل المعلومات بأكبر قدر من الحرية مع النقاط التجارية الاخرى .

إنجازات نقطة التجارة السودانية :-

1/ بلـغ ترتيب السودان الرابـع ضمن الدول العشر الأكثر إستفادة من برنـامج الفرص التجاريـة حيث يتم الإستفادة من البرنـامج فـى الترويج للصـادرات السودانية , حيث تم الترويج لعدد (8) من سلع الصادر الرئيسية .

2/ اعداد وتحديث الدراسات و التقارير .

3/ توفير و تحليل و نشر الأسعار العالمية و المحلية .

4/ تاسيس بنيـة معلوماتيـة خاصـة بإنتـاج المحاصيل الزراعيـة الهامـة من خـلال العام 1970م الى 2007م .

5/ تحديث قواعد البيانات الخاصة بقطاعات البنوك و التامين و المواصفات .

معوقات نقطة التجارة السودانية :-

1/ إنخفاض الصادرات السودانية عن السابق وذلك لدخول السلع قليلة الجودة و رخيصة الثمن , بالإضافة الى الجبايات المتعددة التى تؤدى الى زيادة الثمن وانخفاض المنافسة فى الاسواق العالمية التى تطرح السلع بثمن اقل .

2/ محدودية الميزانية عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتحقيق برامج النقطة التجارية .

3/ بطء إستجابة العملاء وصعوبة الوصول للعديد منهم نتيجة التغير المستمر فى عناوين الإتصال بهم .

4/ عدم التمكن من الترويج للسلع الواعدة (نباتات عطرية وطبية) وذلك لعدم توافر معلومات علمية عنها مما يستلزم الاستعانة بجهات مختصة للمراجعة والتدقيق .

5/ عدم انشاء قاعدة بيانات موحدة لنقاط التجارة السودانية.

2/ المجلس القومى لتنمية الصادرات :-

اصدر مجلس الوزراء القرار رقم 657 لسنة 2001 م بانشاء المجلس القومى لتنمية الصادرات برئاسة السيد / رئيس الجمهورية و عضوية السادة وزراء القطاع الإقتصادى وممثلين لاتحاد اصحاب العمل واتحاد المصدرين , وقد تم تعديل القرار بالقرار رقم (299) لسنة 2001م ليكون رئيس القطاع الإقتصادى رئيساً للمجلس .

مهام المجلس :-

1/ رسم سياسات الصادر ووضع البرامج الكفيلة بتحديد اهداف الصادرات .

2/ تقييم سياسات التجارة الخارجية و العمل على تنسيق السياسات المالية و النقدية بما يحقق تنمية الصادرات .

3/إجراء البحوث الداخلية و الخارجية بهدف تحديد الامكانات التصديرية القائمة و المستقبلية و تقديم العون اللازم لتسهيل وصول الصادر للاسواق الخارجية .

4/ وضع البرامج و المشروعات الهادفة لتوسيع قاعدة الصادرات ومتابعة تنفيذها .

5/ إدارة خدمة المعلومات التجارية بهدف تجميع و تخزين المعلومات و العمل على نشرها و إيصالها للجهات المعنية [1]

6/ تحديد معوقات انسياب الصادر داخليا و خارجيا و إقتراح الحلول و المعالجات

7/ وضع الخطط قصيرة ، متوسطة ، و طويلة المدى للتصدير .

8/ تنفيذ و تنسيق الانشطة الترويجية الخارجية و المتعلقة بالمشاركة فى المعارض و البعثات التجارية و الانشطة الخارجية .

بجانب ذلك فقد تم انشاء مجالس لتنظيم صادرات السلع و عددها 10 مجالس .

---

[1] اوراق عمل ، وزارة التجارة ، مرجع سابق ، ص 4

المبحث الثالث

تحليل اداء الصادرات فى السودان

(2002م – 2014م)

3-1 الميزان التجارى و تركيبة الصادرات:-

الميزان التجارى عبارة عن حساب يتم فيه رصد موقف التبادل السلعى بين الدولة و العالم الخارجى و يحقق الميزان فائضا عند إرتفاع الصادرات عن الواردات مما يوفر مصدرا للنقد الاجنبى يساهم فى تمويل الواردات و مشاريع التنمية . و ينجم عن عجز الميزان التجارى زيادة الطلب على النقد الاجنبى لتمويل الواردات مما يتطلب صرف المزيد من العملة الوطنية لشراء العملة الاجنبية مما يؤدى لزيادة عرض العملة الوطنية و بالتالى انخفاض قيمتها . كما أن زيادة الطلب على الواردات يؤدى الى انخفاض الطلب على السلع المحلية مما يؤدى الى انخفاض سعرها و انخفاض ارباح المنتجين , و يحجم المنتجون عن الانتاج , الامر الذى يتبعه خفض الإنتاج ومن ثم الاستغناء عن العمالة .

و متابعة لتحليل أداء الصادرات فقد تم تصنيفها وفقاً لوزارة التجارة الى ثلاث قطاعات :-

1/ قطاع الصادرات الزراعية بشقيها النباتى و الحيوانى .

2/ قطاع الصادرات الصناعية .

3/ قطاع الصادرات التعدينية .

4/ قطاع صادرات اخرى . [1]

- تشمل الصادرات الزراعية بشقيها النباتى و الحيوانى القطن ، الصمغ ، السمسم ، الفول السودانى ، الكركدى ، حب البطيخ ، الحنا ، الذرة ، عباد الشمس ، السكر ، الامباز ، اللحوم

[1] وزارة رئاسة مجلس الوزراء الأمانة العامة لهئية المستشارين ، 2008م ديسمبر ، دراسة حول تنمية الصادرات غير البترولية ، السودان ، ص 19

الحية و غيرها . تمتاز كثير من هذه المنتجات بسمة عالمية عالية لجودتها العالية ، خاصة السمسم و اللحوم الحية و القطن طويل التيلة .

- تضم قائمة الصادرات الصناعية ،سلع السكر والمولاص ، الزيوت النباتية ، الغزول الجلود ، كما تضم القائمة سلع اخرى تسهم بقدر اقل فى عائدات الصادر ومن تلك السلع حجارة البطارية الجافة ، البوهيات ، حديد التسليح ، الكوابل ،الكبريت ،الاعلاف و الادوية .

- يشمل قطاع الصادرات التعدينية عددا من السلع أهمها الذهب والحديد والنحاس والنحاس الخردة والرصاص والكروم والصدف .

جدول رقم (1) يوضح الميزان التجارى خلال الفترة 2002م . 2014م (القيمة بآلاف الدولارات).

السنة	الصادرات غير البترولية	اجمالى الصادرات	الواردات	موقف الميزان التجارى
2002م	438,258	1,949,115	2,446,384	-497,269
2003م	494,471	2,542,176	2,881,915	-339,739
2004م	677,278	3,777,764	4,075,230	-297,466
2005م	636,918	4,824,278	6,756,820	-1,932,542
2006م	569,357	5,656,568	8,073,498	-2,416,930
2007	460,722	8,879,250	8,775,457	103,793
2008	576,393	11,670,504	9,351,540	2,318,964
2009	1,020,4	7833,70	9690,90	1857,20
2010	1,709,2	11,404,3	10,04408	1,359,53
2011	1,441,948.04	9,65507	9,235,9	419,82
2012	3,111,511	4,066,499	9,475,018	5,408,519
2013	3,073178	4,789,732	9,918,068	5,128,336
2014	3,0960140	4,350,210	9,211,300	4,861,090

المصدر : ـ بنك السودان المركزى/ الموجز الاحصائى للتجارة الخارجية (2003، 2006م ، الموجز الإحصائى للتجارة الخارجية ، التقارير السنوية 2007م .2014م

- من خلال الجدول رقم (1) يتضح ان الميزان التجارى خلال الفترة 2002م ـ 2006م كان سالباً , مما يدل على عجز الميزان خلال هذه الفترة بمعنى ان مجموع ما تم استيراده اكبر من الصادر .

. إنخفض العجز فى الميزان التجارى من 5,128.3 مليون دولار فى عام 2013م الى 4,861,0 مليون دولار فى عام 2014م و السبب انخفاض قيمة الواردات .

جدول رقم (2) يوضح الصادرات حسب السلع خلال الفترة 2002م – 2014م (القيمة بآلاف الدولارات)

العام / السلع	2002 / القيمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطن	62,154	107,761	93,752	107,286	82,256	68,498	61,832	43.0	34,00	27,03	11.8
صمغ عربى	31,851	35,416	60,598	107,556	50,174	51,873	60,909	33,1	23078	81,78	67.1
سمسم	74,575	74,371	178,642	118,575	167,039	92,787	141,846	14303	167,26	223,27	223.5
سكر	15,473	–	12,846	13,482	15,116	19,182	15,124	18,5	–	2,87	—
فول سودانى	5,696	225	2,381	2,014	246	793	503	–	0,20	0,99	304
امباز	2,036	2,424	1,589	–	0	666	991	–	2,60	4,01	307
ذرة	4,811	2,083	3,068	492	1,028	27,658	45,861	–	0,22	18,48	14.0
حيوانات حية	—	97,678	137,973	–	121,731	80,627	46,004	179,5	135,88	294,40	14.6
لحوم	17,301	21,578	17,935	18,158	4,899	3,351	449	9,3	43,52	7,01	38.1
جلود	2,990	18,649	26,026	21,573	4,925	2,814	3,209	16,6	13,97	39,67	37.5
ذهب	52,507	58,588	50,420	63,648	64,284	63,201	112,125	85,5	1,018,03	1,441068	2,158.0
حب البطيخ	–	–	–	–	–	–	–	606	2,6	8,49	8.5
الكركدى	–	–	–	–	–	–	–	902	6,97	17,30	14.1
اخرى	10,003	75,698	92,048	9,922	62,658	–	–	156,0	240,44	154,74	154.1
المجموع	279,397	494,471	677,278	462,706	574,356	411,450	488,853	16,353	23078	1,441,068	3,352,3

المصدر : بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية ،الموجز الاحصائى للتجارة الخارجية ، العرض الاقتصادى و المالى

تابع الجدول رقم (2) يوضح الصادرات حسب السلع خلال الفترة (2002م – 2014م) (القيمة بآلاف الدورلات)

العام / السلع	2013 / القيمة	2014	المجموع الكلى للسلعة (2002 – 2014م)
قطن	102.7	34.0	687,717.5
صمغ عربى(هشاب, طلح)	134.8	97	23,890.157
سمسم	472.4	466.3	15,542,572.2
سكر	–	–	112,643
فول سودانى	42.8	601	1,779,228.8
امباز	35.7	–	1,670,001.7
ذرة	77.9	6.0	595,306.9
حيوانات حية	7.4	13.0	1,093,828
لحوم	15.5	19.8	592,125.4
جلود	72.6	43.5	150,579.6
ذهب	1,048.4	1,27103	555,940.56903
حب البطيخ	3.5	16.5	645.59
الكركدى	17.3	–	957.67
اخرى	444.0	230.3	1,629.909
المجموع	2,475	128,630,4	4,871,485

المصدر : بنك السودان المركزى ،التقرير السنوى الثالث و الخمسون ،2014،2013،2012م .

شكل بيانى رقم (3) يوضح سلع الصادرات حسب القيمة خلال الفترة 2002م ــ 2014م .

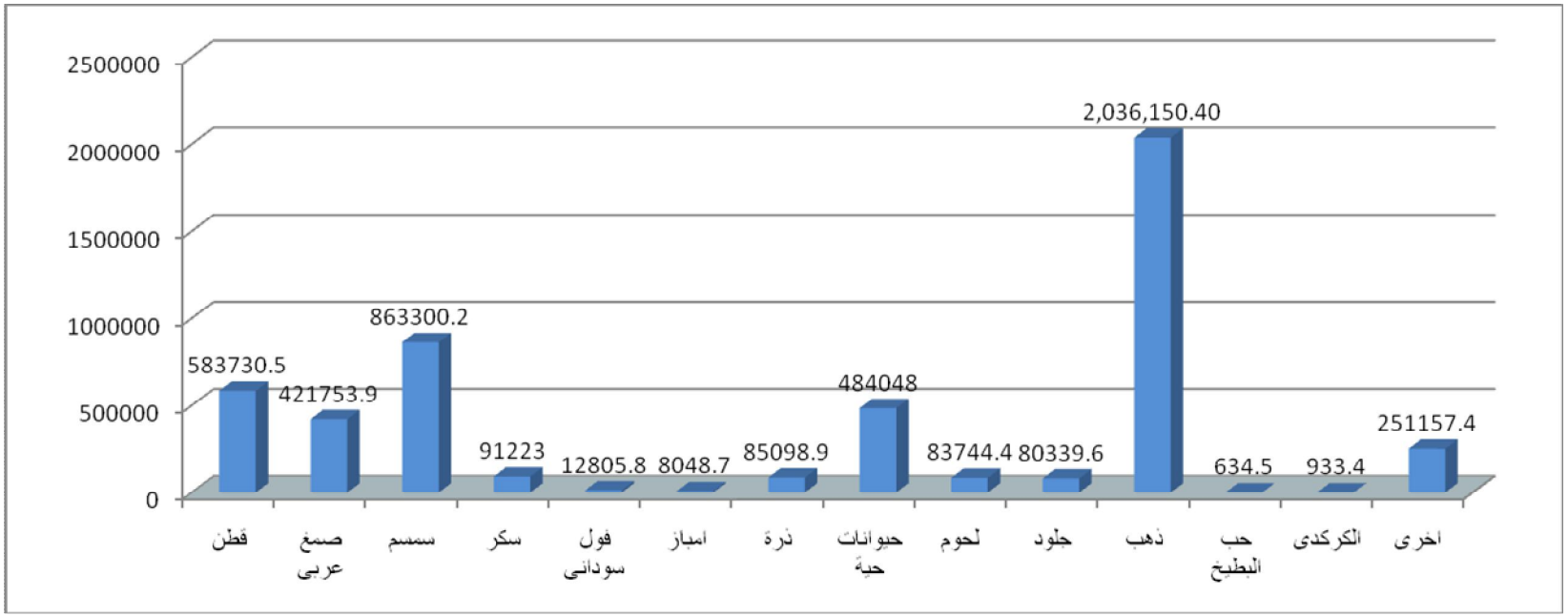

المصدر : تحليل الباحث حسب بيانات الصادرات خلال الفترة(2002م ــ 2014م م) من الجدول رقم (2).

شكل بيانى رقم (4) يوضح الصادرات حسب المجموع خلال الفترة 2002م ــ 2014م .

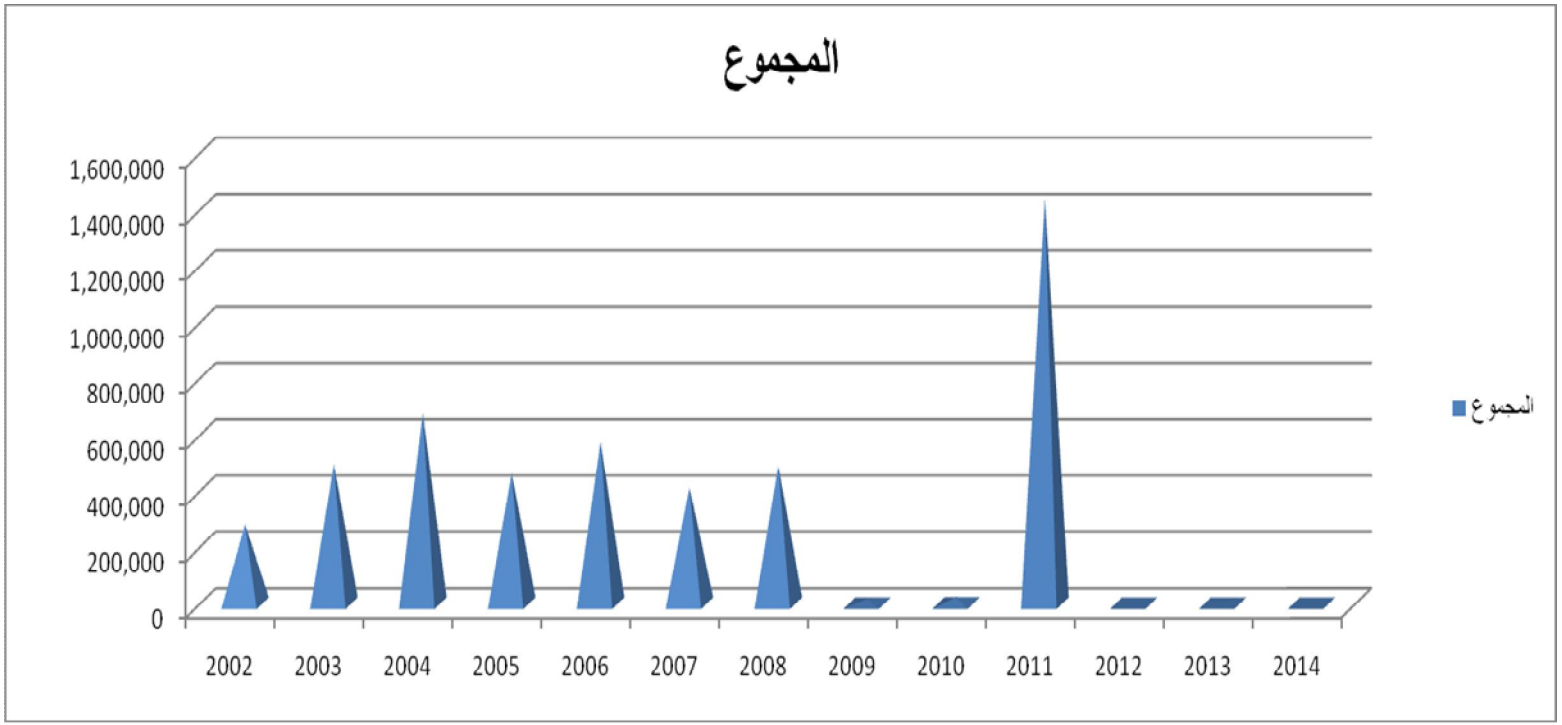

المصدر : تحليل الباحث حسب بيانات الصادرات خلال الفترة(2002م ــ 2014م) من الجدول رقم (2).

من خلال الجدول رقم (2) يتضح الاتى :-

. اهم الصادرات تمثلت فى القطن ، الصمغ العربى ، السمسم ، الذرة ، الذهب ، الحيوانات الحية .

. سجل القطن اعلى قيمة لصادراته خلال العام 2003م حيث بلغت (107,761) مليون دولار.

. اعلى قيمة لصادرات الصمغ العربى خلال العام 2005م حيث بلغ (107,556) مليون دولار.

ـ تصدر السمسم سلع الصادر السودانى فى العام 2004م و يليه الحيوانات الحية و اللحوم و ذلك لارتفاع الكميات المصدرة منهما خلال العام 2004م . وبلغت قيمة صادر السمسم خلال العام 2011م 223,27 مليون دولار، و يعزى ذلك نتيجة تحسن الانتاج و بالتالى زيادة الكميات المصدره منه .

. دخول سلع جديدة فى التصدير مثل الكركدى و حب البطيخ .

جدول رقم (3) يوضح سلع الصادرات حسب النسبة خلال الفترة 2002م ــ 2014م .

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002 النسبة%	العام / السلعة
0.03	4.15	0.4	0.2	1.8	0.2	12.6	16.6	14.3	23.2	13.8	21.8	22.2	قطن
0.08	5.45	2.0	0.5	12.2	1.6	12.5	12.6	8.7	23.2	8.9	7.2	11.4	صمغ عربى
0.36	19.09	6.7	1.5	8.8	68.6	29.0	22.6	29.1	25.6	26.4	15.0	26.7	سمسم
0.00	0.00	0.0	0.0	0.0	0.9	3.1	4.7	2.6	2.9	1.9	0.0	5.5	سكر
0.47	1.73	9.1	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.0	0.4	0.4	0.0	2.0	فول سودانى
0.00	1.44	9.2	0.0	0.1	0.0	0.2	0.2	0.0	0.0	0.2	0.5	0.7	امباز
0.00	3.15	0.4	0.1	0.0	0.0	9.4	6.7	0.2	0.1	0.5	0.4	1.7	ذرة
0.01	0.30	0.4	1.9	7.2	8.6	9.4	19.6	21.2	0.0	20.4	19.8	0.0	حيوانات حية
0.02	0.63	1.1	0.0	2.3	0.4	0.1	0.8	0.9	3.9	2.6	4.4	6.2	لحوم
0.03	2.93	1.1	0.3	0.7	0.8	0.7	0.7	0.9	4.7	3.8	3.8	1.1	جلود
98.8	42.4	64.4	94.2	53.7	4.1	22.9	15.4	11.2	13.8	7.4	11.8	18.8	ذهب
0.01	0.14	0.3	0.1	0.0	2.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حب البطيخ
0.0	0.7	0.4	0.1	0.4	4.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الكركدى
0.2	17.9	4.6	1.0	12.7	7.5	0.0	0.0	10.9	2.1	13.6	15.3	3.6	اخرى
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : تحليل الباحث حسب بيانات سلع الصادرات بالجدول رقم (2) ـ ملحوظة: النسبة =(القيمة ÷ المجموع الكلى ×100) .

جدول رقم (4) : يوضح الصادرات حسب الكميات خلال الفترة 2002م – 2014م .

العام / السلع / الكمية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الوحدة
قطن	397,349	457,704	354,617	456,614	482,492	268,521	247,531	86,856	–	37,640	بالة
صمغ عربى	36,193	36,164	27,273	29,213	20,618	30,865	55,731	237,009	18,202	55,541	طن متري
سمسم	155,393	108,692	218,336	154,675	219,047	111,798	187,340	137,659	224,137	211,826	" "
سكر	22,934	–	24,325	24,109	17,856	29,045	60,439	30,400	–	7,586	" "
فول سودانى	13,157	376	3,182	3,214	343	1,167	1,684	–	227	1,385	" "
امباز	19,772	29,118	19,166	–	0	4,709	11,396	–	10,000	20,335	" "
ذرة	36,019	11,631	16,722	2,336	4,550	149,142	530,818	0,0	342	72,572	" "
حيوانات حية	—	1,016,312	1,767,105	–	1,545,197	1,006,849	320,154	660,314	1,271	–	راس
لحوم	7,478	8,046	5,661	5,647	1,345	1,046	15	569,747	5,290	1,885	طن متري
جلود	—	–	–	–	0	–	–	0,0	–	–	" "
ذهب	8,660	7,784	6,673,080	8,517,287	6,219,350	6,049,259	13,037,904	3,044,000	26,316,777		جرام
حب البطيخ	–	–	–	–	–	–	–	–	12,071	29,369	طن متري
الكركدى	–	–	–	–	–	–	–	8,024	11,838	18,531	" "
اخرى	—	—	—	–	0	–	–	0,0	–	–	قيمة

المصدر : بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية ، الموجز الاحصائى للتجارة الخارجية ، العرض الاقتصادى و المالى .

تابع الجدول رقم (4) يوضح الصادرات حسب الكميات خلال الفترة (2002م – 2014م).

العام / السلع / الكمية	2012	2013	2014	الوحدة
قطن	13,383	47,820	99,374	بالة
صمغ عربى (هشاب, طلح)	36,351	60,342	59,734	طن مترى
سمسم	208,916	239,458	299,707	" "
سكر	–	–	–	" "
فول سودانى	5,667	28,192	5,888	" "
امباز	18,350	65,848	–	" "
ذرة	55,880	243,443	19,071	" "
حيوانات حية	–	–	–	راس
لحوم	3,880	2,681	4,154	طن مترى
جلود	–	–	–	" "
ذهب	46,133	24,813	30,445	جرام
حب البطيخ	33,800	8,495	41,386	طن مترى
الكركدى	15,656	13,873	–	" "
اخرى	–	–	–	قيمة

المصدر : بنك السودان المركزى ،التقرير السنوي الثالث و الخمسون ، 2012 ،2013 ،2014م ، ص 169 .

جدول رقم (5) يوضح إتجاه الصادرات حسب القطر خلال الفترة 2002م – 2014م (القيمة بآلاف الدولارات).

العام / القطر	2002 / القيمة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدول الصناعية	–	931و314	577,545	781,768	686,122	1,008,501	1,359,474	134.4	582.7	255.2
دول افريقيا (كوميسا)	–	55,734	29,528	138,548	150,128	86,796	65,374	152,8	282,2	360,2
دول افريقيا اخرى (تونس ,جزائر)	–	67,467	143,862	145,555	8,587	–	77,290	43,7	43,7	904
دول اسيا (الصين,اندونسيا , كوريا ج	–	1,889,204	2,713,368	3,573,038	4,350,200	7,402,391	9,415,0032	6,648,2	9,467,09	6,88903
دول عربية (سعودية , سوريا , امارات)	–	250,933	312,728	299,217	444,197	357,397	700,470	794,6	1825,7	1,79607

المصدر : بنك السودان المركزى ،التقارير السنوية ، الموجز الاحصائى للتجارة الخارجية ، العرض الاقتصادى و المالى

تابع الجدول رقم (5) يوضح إتجاه الصادرات حسب القطر خلال الفترة (2002م –2014م) (القيمة بآلاف الدورلات).

العام / القطر / القيمة	2012	2013	2014
الدول الصناعية (كندا،ايطاليا،تركيا)	202,26	310,85	227,47
دول افريقية	382,09	231,67	387,84
دول اسيا (الصين،اندونسيا , كوريا ج	748,96	1,794,15	1,366,07
دول عربية (سعودية , سوريا , امارات)	2,514068	1,618013	2,099098

المصدر : بنك السودان المركزى ،التقرير السنوي الرابع و الخمسون ، 2014م ، ص 231 .

من خلال الجدول رقم (5) يتضح الاتى :.

. تحول الإتجاه الرئيسى للصادرات السودانية من الدول الاروبية الى الدول الاسيوية غير العربية خلال الفترة 2002م ـ2014 م .

- مثلت اسواق الدول الاسيوية أهم الاسواق و اكبرها للصادرات السودانية .

- شكلت الدول الاسيوية غير العربية اكثر اسواق للصادرات السودانية ، وفى معظمها سلع بترولية خلال العام 2003م . وجاءت الصين فى مقدمة الدول الاسيوية التى تستوعب الصادر السودانى تليها اليابان .

. احتلت اسواق الدول العربية المرتبة الثانية للصادرات ، وايضا المرتبة الاولى للواردات و التى يتمثل معظمها فى السلع الغذائية الإستهلاكية .

. ارتفاع قيمة الصادرات الى الدول العربية خلال العام 2010م و2011م ، وذلك نتيجة لزيادة صادر الذهب و الذى يصدر الى الامارات العربية المتحدة .

ـ حدوث تحول فى إتجاه الصادرات السودانية من الدول الآسيوية غير العربية و التى تمثل السوق الرئيسى للصادرات السودانية قبل التحول من الصادر البترولى الى الصادرات المعدنية بينما ظلت الدول الآسيوية تمثل المصدر الرئيسى للواردات فى كل من عامى 2012،2011م و ذلك لتحول عدد من هذه الدول الى شركاء تجاريين رئيسيين .

جدول رقم (6) يوضح نوعية السلعة المصدرة حسب القطر

القطر	تفصيل	السلعة
الدول الصناعية	ايطاليا , كندا	ذهب ، جلود ، صمغ عربى ، قطن ، سمسم
دول اروبا اخرى	قبرص ، تركيا ، بولندا ، بلغاريا	سمسم ، قطن
دول افريقيا (كوميسا)	مصر ، ليبيا	جلود ، حيوانات حية ، امباز ، فول سودانى ، سمسم
دول افريقيا اخرى	جزائر ، المغرب	سمسم ، قطن
دول اسيا	الصين ، بنغلاديش ، باكستان	قطن ، سمسم ، جلود ، صمغ عربى ، حيوانات حية
دول عربية	الإمارات المتحدة ، السعودية ، سوريا	جلود ، حيوانات حية ، ذهب ، سمسم ، صمغ عربى ، قطن

المصدر : تحليل الباحث حسب الجداول السابقة .

من خلال الجدول رقم (6) يتضح :

- ان اغلبية السلع المصدرة الى هذه الدول هى من الصادرات الزراعية , و التى تتعتمد بشكل كبيرة على طبيعة الظروف الطبيعية والمناخية فى انتاجها , مما يجعلها عرضة للتارجح فى الانتاج من فترة الى أخرى .

- ايضا يدل ذلك على اعتماد قطاع الصادر على الانتاج الزراعى اكثر من غيره , لذلك لابد من تنويع الإنتاج و بالتالى تنويع الصادر .

الفصل الرابع

النتائج و التوصيات

مناقشة الفرضيات

النتائج

التوصيات

مناقشة الفرضيات :-

الفرضية الاولى : إفترض البحث ان صياغة برامج تخطيط الصادرات السودانية ادنى من المستوى المطلوب بالاضافة الى ضعف مستويات التنفيذ ، ففى الفصل الثالث ، المبحث الاول، المطلب الاول هنالك العديد من السياسات التوجيهية المتخذه للصادر و وسائل تحقيق هذه الاهداف ، ولكن نجد ان هذه السياسات تفتقر الى الالتزام فى تنفيذها، وذلك فى نظر الباحث لعدم وجود خطط وبرامج محددة ذات جدولة زمنية معينة لقطاع الصادر ، بحيث تكون ملزمة حسب المدى الزمنى فى تنفيذها و بالتالى تحقيق الاهداف التى وضعت من اجلها. وذلك يؤكد صحة هذه الفرضية .

الفرضية الثانية : تنص الفرضية الثانية على أن إنشاء النقاط التجارية يساهم فى تحقيق اهداف الصادر فى جانب توفير المعلومات عن الاسواق الخارجية ، ففى الفصل الثالث، المبحث الثانى ، المطلب الثالث المتعلق بجانب القرارات ، نجد ان قرار انشاء النقاط التجارية هو احد القرارات المهمة التى تم اتخاذها لتنشيط قطاع الصادر السودانى ، بالتالى يقلل ذلك من معضلة الافتقار الى المعلومات التى اصبحت السلاح الاقوى فى مجال التسويق الخارجى. و ان مثل هذه القرارات تساعد على تحقيق اهداف التصدير. وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة : ان التسويق و التكنلوجيا و المعلومات و التنافس من التحديات التى تواجه الصادرات السودانية ، فى الفصل الثالث، المبحث الاول ، المطلب الثالث، نجد أن التحديات التسويقة الداخلية تعتبر المؤشر الاول و الاساسى للمصدر لتاثيرها المباشر على التسويق الخارجى من حيث توفر السلعة و جودتها و قابليتها للمنافسة الخارجية ، إضافة الى إعتبارات التكلفة المحلية و التى تؤثر على إنتاج السلعة و ارتفاع او انخفاض تكلفتها فى الخارج اضافة الى ضعف البعثات الترويجية للمنتجات السودانية والمراكز والمعارض التجارية . ونجد ان هذه

التحديات تتفق مع تحديات الصادر فى العالم العربى فى الاسواق الاروبية ، لان السودان قطر عربي افريقى ، بالتالى اشترك مع العالم العربى فى جانب التحدى التكنلوجى والذى يقلل من القدرة التنافسية للصادرات ، بالتالى يؤكد ذلك صحة هذه الفرضية .

الفرضية الرابعة : إن اضطراب السياسات الداخلية و الخارجية من اهم الاسباب وراء تارجح الصادرات , فى الفصل الثالث ، المبحث الاول ، المطلب الثانى ، هنالك عجز فى الميزان التجارى خلال الفترة 2002م . 2006م ، و ايضاً خلال هذه الفترة شهدت البلاد الكثير من التغيرات السياسية داخلية و خارجية ، اهمها التوقيع على اتفاقية نيفاشا و التى مهدت الى انفصال الجنوب ، واثر ذلك على صادر البترول . والذى يعتبر من السلع الرئيسية فى التصدير. وبفقده اظهر ذلك مخاطر الاعتماد على السلع الاحادية ، و ضرورة الحاجة الى تنويع الإنتاج من اجل توفير بدائل السلع للتصدير. وذلك يؤكد صحة هذه الفرضية .

النتائج :-

1/ صياغة برامج تخطيط الصادرات السودانية أدنى من المستوى المطلوب ، إضافة الى ضعف مستويات التنفيذ .

2/ إنشاء النقاط التجارية ساعد فى تنظيم الصادر وتحقيق اهدافه من خلال تجميع البيانات والمعلومات عن متطلبات الاسواق الخارجية .

3/ التسويق و التكنلوجيا و المعلومات والتنافس هى من التحديات التى تواجه الصادرات السودانية فى الخارج .

4/ إضطراب السياسات الداخلية و الخارجية من اهم الاسباب وراء تارجح الصادرات السودانية فى الخارج .

التوصيات :-

1/ ضرورة ادراج قطاع الصادر وجدولته ضمن خطط زمنية (قصيرة ,متوسطة , طويلة المدى) لتكون ملزمة للتنفيذ .

2/ عمل تقييم لهذه الخطط حتى يتم معالجة الفجوات و الوصول الى الاهداف المرجوة من التصدير .

3/ الدخول فى المزيد من التكتلات التجارية الاقليمية من اجل الترويج للصادر فى اسواق هذه الدول الخارجية .

4/ فتح المجال للدراسات و البحوث للعمل على تطوير و تنويع الانتاج ومن ثم تنويع الصادر.

5/ العمل على ترويج الصادرات السودانية من خلال المعارض الدولية و المشاركه فى المهرجانات العالمية .

6/ ازالة عقبات واشكاليات النقاط التجارية والمتعلق معظمها بتوفير التمويل حتى تتمكن من تحقيق الهدف الذى انشأت من اجله .

توصيات بدراسات او بحوث مستقبلية :

1/ دور تخطيط المعلومات فى توجيه قطاع الصادرات السودانية .

2/ دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فى تطوير سلع الصادرات السودانية .

المـراجـع :-

الكتب:

القران الكريم .

1/ علـى لطفـى ، 1988م ، التخطـيط الإقتصـادى دراسـة نظريـة و تطبيقيـة ، بيـروت ، الـدار الجامعية للنشر .

2/ عبـد الـرحمن زكـى ابـراهيم ،1414هـ .1995م ، التخطـيط الإقتصـادى ، اسـكندرية ، دار الجامعات المصرية .

3/ عقيل جاسم ، 1999م ،المدخل الى التخطيط الاقتصادى ، دار مجدلاوى للنشر ، ط2 .

4/ فريد النجار ، 2008م ، التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر .

5/ محمد محمد الماحى ، 2010م ، تخطيط و تمويل التنمية "المناهج . النماذج . التطبيق" ، بستان المعرفة للنشر ، ط1 .

6/ محمود عبد الرازق ، 2010م .2011م ، الإقتصاد الدولى و التجارة الخارجية "النظرية و التطبيق" الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، ط1 .

الرسائل الجامعية :

1/ داليا محمد سعيد سليمان ، 2007م ، رسالة ماجستير فى التنمية الاقتصادية ، اثر صادرات الحبوب الزيتية فى دعم الاقتصاد السودانى(1993م – 2005م)، جامعة النيليين، السودان .

2/ سناء ابراهيم محمد عمر ، 2007م ، رسالة ماجستير فى العلوم المصرفية ، دور الصادرات الغير نفطية فى تنمية الاقتصاد القومى(1995م-2005م) ، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، السودان .

3/ شذى محمد صالح على ، اغسطس 2007م ، رسالة ماجستير فى التنمية الاقتصادية، مشاكل و معوقات الصادرات الغير البترولية فى السودان (1995م-2005م)، جامعة النيلين، السودان .

4/فايزه عبدالماجد على ،2001م ، رسالة ماجستير فى التنمية الاقتصادية ، تنمية الصادرات البستانية فى السودان (دراسة تطبيقة على تجربة البنك الزراعى السودانى 1995م – 2001م) ، جامعة النيلين ، السودان .

5/ منى محمد سعيد نقد ،2009م ، رسالة ماجستير فى الإقتصاد القياسى ، دور نقطة التجارة السودانية فى خدمة الاقتصاد القومى (2002م-2008م) ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، السودان .

6/ مجاهد محمد مصطفى ، 2006م ، رسالة ماجستير فى الدراسات المصرفية والماليه ، تقييم دور البنوك التجارية فى تمويل قطاع الصادر (دراسة حالة البنك السودانى الفرنسى 1999م-2004م)، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا .

7/ وزارة رئاسة مجلس الوزارء ، الأمانه العامه لهيئة المستشارين ، ديسمبر 2008م ، دراسة حول تنمية الصادرات الغير بترولية ، السودان .

الأوراق العلمية :

1/ وزارة التجارة ، اوراق عمل ، مكتبة وزارة التجارة ،السودان ، الخرطوم .

تقارير :

1/ بنك السودان المركزى ، الموجز الاحصائى للتجارة الخارجية 2003 ـ2006م

2/ بنك السودان المركزى ، التقرير السنوى 2003 ، مجلد 40 ، العدد 4 .

3/ بنك السودان المركزى ، التقرير السنوى 2004م ، مجلد 41، العدد 4 .

4/ بنك السودان المركزى ، التقرير السنوى 2005م ، مجلد 42 ، العدد 4 .

5/ بنك السودان المركزى ، التقرير السنوى 2006م ، مجلد 43، العدد 4 .

6/بنك السودان ، إدارة الإحصاء ، الموجز الإحصائى للتجارة الخارجية ، مجلد 44 ، العدد 4، 2007م .

7/ بنك السودان ، الموجز الاحصائى للتجارة الخارجية ، العدد 4، مجلد 45، 2008م .

8/ بنك السودان ، إدارة الإحصاء، العرض الإقتصادى و المالى ، مجلد 49، العدد 4، 2009م.

9/ بنك السودان ، إدارة الإحصاء ، العرض الإقتصادى و المالى ، مجلد 50 ، العدد 4، 2010م .

10/ بنك السودان ، إدارة الإحصاء ،العرض الإقتصادى و المالى، مجلد 52 ، العدد 4، 2011م .

11/ بنك السودان ، التقرير السنوى الثالث و الخمسون ، 2012م .2013م .

12/ بنك السودان ، التقرير السنوى الرابع و الخمسون ،2014م .

مواقع إلكترونية (نت) :

1/ مصطفى بابكر ، فبراير 2006م ، الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، سلسلة دورية المعهد العربى الكويتى للتخطيط ، العدد خمسون ، http/www.arab-api-org / develop-1-htm

2/ "جمال داؤد سلمان ، طاهر فاضل حسون" ، التخطيط الإقتصادى ، جامعة بغداد ، 2015/10/12م الساعة 10 صباحاً ، موقع الاكاديمية العربية بالدنمارك .